

حُكُومَةُ الْفُقَهَاءِ
وَدُسْتُورُ الْأُمَّةِ

أَبُو الْحَسَنِ
حَمِيدُ الْمُقَدَّسِ الْغُرَيْفِيِّ

منشورات
مكتب أنصار الحجة ﷺ الإسلامي

حكومة الفقهاء ودستور الامة .	الكتاب
أبو الحسن حميد المقدس الغريفي .	المؤلف
الثالثة . مزيدة ومنقحة .	الطبعة
٢٠٠٠ نسخة	الكمية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

الطبعة الثانية ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

الطبعة الثالثة ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

يمكنكم مراسلتنا عبر البريد الالكتروني التالي :

info@almoqdsalghorayfi.com

كما يمكنكم الاطلاع على موقعنا التالي :

www.almoqdsalghorayfi.com

الرويس - مفرق محلات محفوظ ستورز - بناية رمال

ص.ب: ٥٤٧٩ / ١٤ - هاتف: ٢٨٧١٧٩ / ٠٣ - ٠١ / ٥٤١٢١١

تلفاكس: ٥٥٢٨٤٧ / ٠١ - E-mail: almahajja@terra.net.lb

www.daralmahaja.com info@daralmahaja.com



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
محمد واله الطيبين الطاهرين

وبعد :-

إن الدعوة لإقامة حكومة الفقهاء في البلاد الإسلامية
لم تكن نابعة عن هوى النفس وطموحاتها الشخصية
وتحزباتها السياسية مجرد اعتلاء المناصب وحياسة
المكاسب بل هي أمر الهي لحفظ النظام وتحقيق العدل
وفق تشريعات إلهية متكاملة وقيادة متصفة بالأهلية من
الإيمان والعلم والعدل والأمانة والقوة لإدارة شؤون
العباد والبلاد ، وقد كانت هذه الصورة منطبقة على
ممارسة الحاكم المعصوم الميدانية لكونها صادقة في نفسها
وناجحة في حركتها الفاعلة داخل شعوبها وأصيلة في
تطبيقاتها ومواقفها لالتزامها بالنظم والشريعات الإلهية
التي تحفظ الحقوق الإنسانية وترعى المصالح العامة

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

وتصون الأمانة وتُقيم الحُجَّة وتخلق الوعي والإصلاح في نفوس شعوبها وهي بهذا تسعى لإيجاد المجتمع الفاضل ولو عن طريق التمهيد الصالح للدولة الموعودة التي تتكامل عندها الأدوار التطبيقية من خلال حصول التوافق والانسجام والتعاون بين القيادة وال جماهير ، ولذا ينبغي لشعوبنا قيادة و جماهير أن تجعل من حركة المعصومين قدوة لهم وتلتزم برسالتهم لتصبح الأمة كالجسد الواحد الذي يستطيع أن يُحقّق الآمال والطموحات المشروعة على صعيد الفرد والمجتمع وبالتالي يفرغ ذمته من هذا التكليف المزدوج الذي يعتمد على طرفين وهما القيادة وال جماهير .

وصناعة هذا النظام في مجتمعاتنا الحاضرة ليس من نسج الخيال إذا تضافرت الجهود لامثال التكليف المزدوج الذي لا يحصل الامثال به كما قلنا إلا بالاشتراك والتعاون بين الطرفين وهما الفقهاء القادة وال جماهير ، لأنّ الفقيه لا يستطيع العمل من دون طاعة ال جماهير حيث لا رأي لمن لا يُطاع ، كما أنّ ال جماهير لا

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

تتنظم في عملها ولا تُنتج عدلاً من دون قيادة واعية رسالية .

فيا أخوة الاسلام إنَّ دعوات دينكم دائماً موافقة للعقول السليمة والطباع الفاضلة والمسيرة المعتدلة التي ترفض حكومة الكفار والطواغيت كما ترفض التطرف والتكفير الإجرامي لكي لا يكون لهم على المؤمنين من سبيل ، وقد قال تعالى^(١) : ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ ، فكيف نرضى بحكم الكافرين والظالمين الذين يتبعون مناهج الكفر ويضعون أنفسهم في غير منازلها ويعطلون أحكام ديننا ويقهرون الشعوب ويستعبدوهم ويسلبون حقوقهم ؟ !! ، وهل تعودنا على أن نكون راضخين لحكم المستعمرين مرة ولحكم الظالمين المستبدين أخرى ؟ !!! وننظر إلى حكمنا الإسلامي على أنه شيء غريب وغير صالح في حين أنها نظرة خاطئة وبائسة ومجحفة بحق النظام الإسلامي ، ولذا كان الأجدد أن نصف أنفسنا بالتقصير والإهمال

١ - النساء/١٤١ .

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

والتخلي عن عقيدتنا وشريعتنا ومسؤولياتنا ، وبهذه السلبية الانهزامية نجد بعضاً من أبناء الأمة لا يستنكرون على من يطالب بإيجاد أنظمة وضعية تخضع للتجربة المريرة وأخرى قد فشلت سابقا بإدارة شؤون البلاد أو من يستورد نظاما غريباً غير صالح ولا يتناسب مع أوضاع شعوبنا المسلمة ، وفي الوقت نفسه نجد أن هؤلاء يتألمون وترتعد فرائضهم ممن يطالب بالحق الطبيعي للشعب المسلم وهي حكومة إسلامية يقودها الفقهاء الأمناء العدول من الأمة في عصر غيبة المعصوم (عليه السلام) والتي تستوعب جميع فئات ومكونات الشعب لتكون الحل الأمثل والواقعي لقيادة الأمة .

وحتما لا تخلو جهة الرفض للمشروع الإسلامي من أمور أهمها :

أولا : ضعف القيادة أو الجماهير أو عدم التوافق بينهما بحيث لا يمكن لذلك تحقيق الأهداف والمطالب والحقوق ، لأن حكومة الفقهاء يجب أن تتصف بالإيمان والقوة و بسط اليد والشجاعة والقاعدة الجماهيرية المؤمنة وإلا إذا أنشئت ضعيفة فإننا سنجنح منها ما لا

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرفي

يحمد عقباه لتكالب الأعداء و تشويه الصورة و تذويب الهوية و حصول الارتدادات المقيتة و بالتالي عدم إمكانية تأسيس دولة ناهضة و تطبيق تعاليم الإسلام فيها .

ثانياً : عدم طرح مشروع حكومة الفقهاء قد ينبع من الإيمان بعدم مشروعيتها بسبب كوننا في عصر التقية الذي لا يُبيح لنا الإذاعة والتصدي والمواجهة والحاكمية ولكن هذا رأي خاطئ مع توفر أسباب إقامة الدولة كما هو بيان الكثير من المعصومين عليه السلام فيما لو توفر لديهم العدد الكافي من الرجال المتصفين بصفات الأهلية للقيام لقاموا بالأمر ولكن لما لم يحصل المعصوم عليه السلام على أسباب حقيقية لتأسيس دولة لم يسعى للخوض في ذلك بل لزم جانب التقية والتي لا تعني السلبية والانعزال والسبب وحرمة القيام بل تعني العمل الإيجابي وفق مقررات الشرع الشريف القاضي بتمكين حاكمية الإسلام من التطبيق العملي بحسب الإمكان وهو أمر ساري المفعول لوجود المقتضي ، ولكن لو وجد المانع الحقيقي لعمل المقتضي يُمكن حينئذٍ التوقف ، وليس

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

لأحد أن يخلتق موانعاً يتوهمها نتيجة وقوعه في الخطأ أو الشبهة أو العجز أو ضعف ارادته أو تسامحه أو

ثالثاً : تصدي عملاء الغرب الكافر بوظيفة أو تبرع ، تبعا لهوى النفس ورغبتها وأطماعها لرفض المشروع الإسلامي الرسالي لأنه لا ينسجم مع أهوائهم وميولهم الفكرية والحركية وغرائزهم ومصالحهم الخاصة وارتباطاتهم المشبوهة .

رابعاً : قد ينبع رفض بعض الناس للدولة الإسلامية عن قصور في فهمهم وإدراكهم لواقعية الإسلام وصلاحيته لقيادة الأمة ، فيحتاجون إلى النصح والتوعية ونشر ثقافة الحكم والحاكمية لفهم حقيقة الإسلام ودور الإنسان المسلم وطبيعة الوظيفة الرسالية وأهدافها .

خامساً : يحدث الرفض أيضاً بسبب خيبة آمال الشعوب نتيجة سوء وانحراف التطبيقات الحاصلة باسم الإسلام وتحت رايات متعددة تحمل عناوين أحزاب اسلامية قامت بتسييس الدين وحرفه عن مساره الصحيح ليصب في مصالح حزبية ضيقة ورموزه

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

الصنمية كما في طالبان أفغانستان والإخوان في مصر وسوريا والعراق وكذا الحركات التكفيرية في عموم الشرق والغرب .

سادساً: الخلط بين المشروع الإسلامي الأصيل وأيديولوجية ومصالح الأحزاب الإسلامية مما أوقع الناس في نفور عن قيادة الإسلام للأمة بتصور أن هؤلاء يمثلون الإسلام ومشروعه !!! ، في حين أن ما يُسمى بالأحزاب الإسلامية هي في واقعها أحزاباً سياسية لا تُمثل الإسلام في شيء بل تُمثل نفسها وتوجهاتها الحزبية ومصالحها الدنيوية الضيقة من دون أن يحملوا رؤية أو مشروعاً إسلامياً لواقع الحياة ، ولو زعموا وجود المشروع إلا أنه ناقص وقلق في قيادته وتشريعاته ، ومع ذلك فإن عيشتهم في عالم المفاهيم يختلف جذرياً عن العيش في عالم الواقع والتطبيق مما نتج وصفهم بالنفاق والدجل والفساد وهو حاصل فعلاً ولا يحتاج إلى برهان بل الوجدان الشعبي شاهد على ذلك في تفاصيل العمل السياسي والحكومي والحياة اليومية الاجتماعية والاقتصادية بل حتى الدينية ، وبالتالي يبقى

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

المشروع الإسلامي الأصيل محفوظاً عند الفقهاء
الرساليين وأتباعهم المخلصين.

سابعاً: الخوف أو الحياء لضعف الإرادة وترددها
وخوف المواجهة مع خصوم حاكمة الدين ، وقد يكون
الخوف أيضاً من التهمة بالرجعية بينما الحاكمة الشرعية
العادلة في واقعها تمثل قمة التحضر والتطور والمدنية في
حين نجد الخصوم لا يخافون التهمة ولا يستحون من
وصفهم بالاستبداد والطغيان والضلالة والجهل والعمالة
وسلب الحقوق وما إلى ذلك من الأوصاف الواقعية
بشأنهم مما ساعد و عبر قرون من الزمان من تسلط
الجهلاء والسفهاء والعملاء والطغاة علينا ، وبرغم ذلك
تجد هؤلاء وبكل وقاحة يُدافعون عن مصالحهم
الشخصية وارتباطاتهم المشبوهة ويقومون رغم
أوصافهم القبيحة بالمواجهة من دون حياء أو خجل أو
خوف فينالون ما يطمحون إليه وينجرف معهم غالبية
الشعب لأنَّ الناس على دين ملوكهم ، ويضعف لدينا
بسبب ذلك الدعوة والتبليغ وهداية الناس وإقامة
حاكمة الدين .

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغريفي

والتفريع على هذه النقاط كثير ولكن نحن في مقام الاختصار بشكل لا يُخل بالمطلب والابتعاد عن الاطناب لكي لا يؤدي إلى الملل ، ونسأل الله سبحانه وتعالى هداية الأمة بقيادتها وجماهيرها للسعي الجاد إلى تطبيق نظام الاسلام فإن فيه الخير والصلاح للبشرية جمعاء.

أبو الحسن حميد المُقدَّس الغريفي

النجف الأشرف

(١٥-١-٢٠٠٤م) - (٢٣ / ذو القعدة ١٤٢٤ هـ)

حكومة الفقهاء الظاهرية

لقد أسس الله سبحانه وتعالى قانونا تشريعيا سنّ فيه منهج الحياة وحدد الارتباط والعمل ، وكان من جملة ما أسسه (قانون الحاكمية) الذي يرتبط منهجاً وعملاً بالتشريع الإلهي المبني على تحقيق المصلحة ودرء المفسدة وقد صرح الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز الخطوط العامة للمنهجية والعمل بآيات منها قوله تعالى (١) : ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ .

وقوله تعالى (٢) : ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ .
وقوله تعالى (٣) : ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ .

وقوله تعالى (٤) : ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى

١ - آل عمران/ ١٩.

٢ - آل عمران/ ٨٥.

٣ - المائدة/ ٤٤.

٤ - النساء/ ٦٠.

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرقي

الطَّاغُوتُ وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١﴾ .

وقوله تعالى^(١) : ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ .

نستفيد من هذه الآيات نقاط ثلاث تمثل خطوط عامة لمنهجية الحياة وهي :

أولا : الدين الصحيح الواجب الالتزام به هو الإسلام ولا بديل عنه .

ثانيا : الحاكمية يجب أن تستمد شرعيتها من الحاكم الحقيقي الأول وهو الله عز وجل فيتم الالتزام بتعاليمه وأحكامه في ميدان العمل .

ثالثا : الكفر بالطاغوت والابتعاد عن حكمه لأن في متابعته أو السكوت عليه يوقع الشعوب في مفسد ومظالم وانحراف وضلالة ، وبما أن الله سبحانه وتعالى هو الخالق فيكون بطبيعة الحال أدري وأعلم بما يصلح أو يُفسد حال مخلوقاته ، ولأن حركة الحياة لا تسير على

١ - المائة/٥٠ .

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

الوجه الصحيح ولا تكون صالحة إلا بمتابعة الخطوط التي رسمها الله الخالق تبارك وتعالى لهم وفق حدود مستقيمة ونظام عادل تحفظ الحقوق وتصون الأمانات وتحقق العدالة فينال الإنسان بها السعادة الدنيوية والأخروية .

ولكن بعض النفوس الأمارة بالسوء انسلخت عن هذه الخطوط وانحرفت بدوافع كثيرة منها طلب المنصب والمال ، وقد طغت واستبدت برأيها وتحزبت للشيطان من أجل مصالحهم وطموحاتهم الشخصية ، فحدث الصراع بين الخير والشر ليقع الإنسان في اختياره بين أن يحكم بحكم الله تعالى أو أن يحكم بحكم الطاغوت ، وتطبيقا لجانب الآية شدد الإمام الصادق (عليه السلام) أيضا في الابتعاد عن حكم الطاغوت كما في مقبولة عمر بن حنظلة بقوله^(١) : ﴿ من تحاكم إلى (السلطان أو القضاة) في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت ، وما يحكم

١ - أصول الكافي للكليني : ج ١ ص ٦٧ باب اختلاف الحديث / حديث رقم ١٠ ، وسائل الشيعة للحر العاملي / كتاب القضاء / باب ١ من أبواب صفات القاضي / حديث ٤ .

حكومة الفقهاء ودستور الامة..... للمقدس الغرني

له فإنما يأخذ سحتا وإن كان حقا ثابتا له لأنه أخذه
بحكم الطاغوت وقد أمر الله أن يكفر به ، قال تعالى (١)
: ﴿ يَرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ
يَكْفُرُوا بِهِ ﴾ .

إذن بعد هذا البيان يتضح وجوب الالتزام بحكم الله
تعالى ولكن قد يقال : من له صلاحية الحكم بأحكام
الله تعالى ؟ .

قلت : من الواضح ان هذه المناصب العظيمة تحتاج
إلى تنصيب إلهي أو إذن خاص أو عام ممن تتوفر لديه
أهلية الحكم وفق شروط وصفات .

فالأنبياء والرسل والأوصياء يمثلون قمة التكامل
البشري والأهلية المنشودة لحاكمية العباد والبلاد كما
نصَّ الله تعالى على ذلك وبينه المعصوم في موارد كثيرة
منها حاكمية داوود وسليمان (عليهما السلام) وحاكمية نبينا محمد
(صلى الله عليه وآله) وحاكمية الوصي علي بن أبي طالب (عليه السلام)
حيث حكموا من موقع النبوة والإمامة لأنهم خلفاء قادة

١ - النساء / ٦٠ .

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

في الأرض يحكمون بما أنزل الله سبحانه .
لكن قوى الاستكبار والطغيان تحزبت وعملت
جاهدة على محاربة الأنبياء والأوصياء ومنع تصديهم
للقيادة ومصادرة أفكارهم بوسائل خبيثة وصولاً بذلك
إلى تصفية أجسادهم كي لا يقيموا حكومتهم الشرعية .
وصار الضغط والحصار الشديدين على الكثير من
الأنبياء والأوصياء من ممارسة الحاكمية الشرعية بل
أصبح الكثير منهم في تقيّة مكثفة نتيجة الظلم
والاستبداد فلم يمارسوا أبسط الحقوق إلا في فترات
زمنية يضعف فيها حكام الجور ، ومع ذلك كان أئمتنا
الأوصياء (عليهم السلام) لا يتركون الناس في تيه وضياع بل
يرسموا لهم خارطة العمل فيرشدوهم إلى قادة وحكام
ثانويين إما بالنص عليهم أي ذكر اسم خاص من
الفقهاء يرجع إليه الناس أو بالرجوع إلى العام فيمن
تتوفر فيه صفات وشروط القيادة والحاكمية ، وقد ذكر
الامام الصادق (عليه السلام) لعمر بن حنظلة أمر الحاكمية

بقوله (عليه السلام)^(١) : ﴿من روى حديثنا ونظر في حالنا وعرف أحكامنا فإنني قد جعلته حاكما فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما استخف بحكم الله تعالى وعلينا رد والراد علينا راد على الله وهو على حد الشرك بالله﴾ .
وعن الإمام العسكري (عليه السلام) أنه قال^(٢) : ﴿من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظا لدينه مخالفا لهواه مطيعا لأمر مولاه فللعوام ان يقلدوه﴾ .

وكذلك الامام المهدي (عليه السلام) لما وصلت إليه الإمامة فعلَ حركة الحاكمية ووسع من نشاطها اكثر بسبب غيبته الصغرى و الكبرى كما ورد في توقيعه الشريف الذي رواه اسحاق بن يعقوب حيث قال (عليه السلام)^(٣) : ﴿وأما الحوادث الواقعة في زمان الغيبة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فإنهم حجة عليكم وأنا حجة الله عليهم﴾ .

١- أصول الكافي للكليني ج ١ ص ٦٧ باب اختلاف الحديث / حديث ١٠.
٢- وسائل الشيعة للحر العاملي : ج ١٨ ص ٩٥ / ١٠ - باب عدم جواز تقليد غير المعصوم عليه السلام فيما يقول برأيه حديث رقم ٢٠ .
٣- وسائل الشيعة للحر العاملي ج ١٨ ص ١٠١: باب ١١ من ابواب صفات القاضي حديث رقم ٩ من باب ١١- باب وجوب الرجوع في القضاء والفتوى إلى رواة الحديث من الشيعة .

حكومة الفقهاء ودستور الامة..... للمقدس الغرني

وهكذا أنشأ الأئمة (عليه السلام) الارتباط بين الحاكمية المتمثلة بالفقهاء وبين الجماهير بحيث صارت الأواصر بينهم وثيقة والأدوار الوظيفية مناسبة ضمن الاستحقاقات والقناعات المتبادلة بين القادة والجماهير لكون هذا التنصيب أمر منصوص و محرز فيه المصلحة حيث أن الفقيه المطلق تستجمع لديه قوانين الحياة فيفتي ويحكم فيها كما في فقه العبادات والمعاملات والموارث ثم الفقه الاقتصادي والقضائي بما فيه الجنائي وكذا الاجتماعي والفقه السياسي... ، وهكذا يؤثر الفقيه في حياة الفرد والمجتمع والشعوب ، وتمثل حاكميته الطوعية الصادقة من إيمان الإنسان وثقته بقيادته ، لأن حاكمية الفقيه مستمدة من حاكمية الأنبياء والأوصياء الذين يمثلون خلافة الله في أرضه ، ولكن الكثير من الأنبياء والأوصياء والفقهاء كانوا حُكَّاماً بلا دولة ومع ذلك ينزعج حُكَّام الجور والاستبداد والجهل منهم لأن أولياء الله عز وجل يمثلون العلم والعدل والأخلاق ويمنحون الحب والخير للناس فليتف حولهم المؤمنون والمستضعفون بينما الطغاة يحكمون بالقسر والقوة

حكومة الفقهاء ودستور الامة..... للمقدس الغرفي

والإرهاب والجهل والترغيب والحيلة والغلبة والفساد فتحصل فجوة كبيرة بينهم وبين الشعب لعدم الإيمان بهم بسبب فقدان الأهلية لهذه المناصب ولأنهم يحكمون بحكم الطاغوت ويستبدون الشعوب ويسلبون حقوقهم ويمتصون دمائهم ، فيسعون جاهدين لمحاربة الأولياء والتشهير بهم واستعمال كل وسائل الشيطان لعزلهم وفصل الجماهير عنهم وبالتالي القيام بحصارهم أو تصفيتهم جسدياً .

إذن الفقيه اليوم حاكما بلا دولة يقتصر على الجانب التشريعي دون التنفيذي إلا ما حصل في بعض الأزمنة والأمكنة التي استطاع الفقيه أن يتغلب على قوى الاستكبار والطغيان والجهل ويؤسس بذلك حكومة الفقهاء وهذا ما حصل في عصرنا الراهن من قيام المرجع الفقيه السيد الخميني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من تأسيس دولة اسلامية تحت قيادة الفقيه الجامع للشرائط من الاجتهاد المطلق والعدالة .. .

فهل يا ترى يمكن إنشاء حكومة الفقهاء في الأقاليم المتعددة وخصوصاً في عراقنا الحبيب ؟.. .

نعم يمكن إنشاء هذه الحكومة إذا تضافرت الجهود مع المرجعية الدينية الرسالية لتتمكن من النهوض بمستوى يحقق الأهداف بطريقة تكاملية تمهيدا منهم لعصر الظهور حيث يتم بناء مجتمع صالح ودولة مؤمنة صالحة .

فإحداث صياغة عملية لدور المرجعية الدينية في المجتمع بإنشاء مؤسسات تُلبّي حاجات الناس من فصل الخصومات التي تمثل القضاء الاسلامي وكذا في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما يتعلق بنظام الأحوال الشخصية ، وكل ذلك يؤديه فقهاء يمثلون المرجعية الدينية .

وهذه الصياغة لا تمنع الفقهاء الآخرين من العمل ضمن صلاحياتهم للفتيا وطبقا لموازن الاجتهاد ، بل لهم حرية الإفتاء وطبع رسائلهم العملية ، لأن حركة الفقهاء والمقلدين سائرة ضمن الخطوط العامة لمنهجية العمل الاسلامي الذي تدور وفق الحجة الشرعية وهي لا تتصادم مع نشاط وعمل المرجعية الرسالية لأن الجميع يبحثون عما يفرغ ذمتهم وذمة المكلفين ويسعون

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

لتحقيق العدالة في المجتمع بحسب ما توصل إليه من دليل ومنهجية عمل ، وبذلك يمكن أن تحفظ للفقهاء هيبتهم و مرجعيتهم مضافا إلى استقلاليتهم ، فانهم يكونوا يد العون للمرجعية الرسالية الحاكمة ، وتكون هيكلية الفقهاء في أطروحتهم المختلفة ومنهجية عملهم في التعامل مع مفردات الحياة بالرغم من استقلالية كل فقيه بمثابة ﴿مجلس شورى الفقهاء﴾ الذي يفتح آفاق جديدة للمرجعية الحاكمة في تلاحح الأفكار وبلورة الأطروحة لكي تستعمل سبل صحيحة و خارطة طريق ناجعة وآليات عمل مشروعة لأجل النهوض بالأمة نحو التقدم والتطور والازدهار وتحسينها بكل وسائل القوة وإعدادها بما يُمكنها من التفوق على حالة الصراع بين الحضارات والشرائع السماوية والوضعية المنحرفة والمذاهب والمدارس الفكرية والسياسية والاقتصادية المستحدثة .

إذن المرجعية الرسالية الحاكمة التي تشغل الساحة وصاحبة القرار هي من تمتلك المواصفات الشمولية والحائزة على الاستحقاق طبقا لثبوت الحجة الشرعية

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرغري

وأهليتها القيادية المتصفة بالعلم والعدل والأمانة وحسن الإدارة ... ولذا لا يحق لأحد أن يسلب حق المرجعية الدينية في اتخاذ دورها المطلوب في الحياة لدوافع سياسية أو حزبية أو استكبارية كما هو شأن العلمانيين حيث يقول أحد ساستهم العراقيين : ((نحن نحترم المرجعيات الدينية وأهمية أن تواصل دورها الأبوي والرعوي في العراق ولكننا نحذر في الوقت نفسه من خطر انجرارها أو خطر جرّها الى العمل السياسي اليومي الحافل بالتفصيلات التي ينبغي أن تبقى المرجعيات الدينية في منأى عنها)) ، ثم يضيف أيضا معللا ذلك الخطر بقوله : ((لكننا نرى أن إقحامها في تفاصيل العمل السياسي اليومي قد يبعدها عن دورها التربوي إلى ما قد يؤدي إلى اختلال العلاقات بين القوى السياسية العاملة في الساحة العراقية ، نتيجة ما قد يفسر بأنه عدم توازن في العلاقة بين هذه القوى وفرصها في العملية السياسية ، لهذا لا بد من الوصول إلى توافق بين الجميع حول دور المرجعيات الدينية في المرحلة الانتقالية)) انتهى .

وهذا التصريح يحمل أدبيات النظم العلمانية كما في نظام البعث البائد في تحجيم دور المرجعية الدينية ثم تحديد الوظيفة لها من قبل الحكام وهذه مصادرة كبيرة لأنها تعني تهميش وتذويب حركة المرجعية الدينية على الساحة السياسية وكأن الدين ليست له وجهة نظر سياسية وبعيد عن تدبير قضايا الحكم ، نعم كلمة حق هي أن المرجعيات الدينية لها الدور الأبوي والرعوي ولكن علينا أن نفهم أن علاقة الأبوة لا تنفصل عن البنوة في التوجيه والإرشاد وتعديل المسيرة وأشبه ما يكون بنظام الأسرة المتكامل بقيادة الأب الرشيد الصالح الذي يتابع أسرته ويرعاها ويبعد عنها كل سوء في الفكر والعمل وهذا التدخل لا يعني إقحام النفس فيما لا يعينها ولا هو مما يؤدي الى اختلال في توازن العلاقات بل هو من صممية الأبوة الرشيدة التي هي ضمن المسؤولية الشرعية كما وتعد ضمانة وطنية وصمام أمان لعموم الشعب ، ولذا فهل يعقل أن الأب يبقى متفرجا على أولاده أو يناصر المتمرذ على الخط الإلهي والوطني أو يساهم في عملية خلط المبادئ

والقيم الصحيحة بغيرها بذريعة التوفيق بين الأولاد داخل الأسرة أم يعمل ضمن صلاحيات الوظيفة الشرعية المخول بها من قبل الله تعالى التي هي تعيين الحق ونصرتة وإبداء النصح والنهي عن المنكر لمن يتمرد على التعاليم الإلهية ويخرج عن حدود المواطنة الصالحة حتى يرجع الى الخط المستقيم ، فبعض الأبناء يأخذهم الاندفاع المتزايد في الوصول إلى تحقيق الطموحات الشخصية بغض النظر عن صلاحية ذلك أو عدمها فينسلخ عن تطبيقات تعاليم الاسلام بتبعيته للغرب وعمالته لجهات مناوئة للإسلام ، فيعتبر تدخل الأب حينئذ غير مشروع لأنه يشكل عائقا في طريق تحقيق تلك الطموحات ، وهذا انحراف كبير عن منهجية الحياة الصحيحة وبالتالي يكون تدخل المرجعية الدينية الأبوية في تصحيح المسار إنما يقع ضمن الصلاحيات الواسعة لها المستمدة من الشرع الشريف ومن تأييد الجماهير الواسعة لها وأن تصرفها لا يخرج عن الموازين والضوابط الشرعية والتي فيها حكمة عالية في إدارة شؤون العباد والبلاد ومدارة الشعوب بعقلية رشيدة

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

ولذا تكون حكومة الفقهاء بهذا المنظار هي الأصل لقيادة الأمة وتنظيم شؤونها بلا استبداد ولا دكتاتورية لأنها تخضع في منهجية عملها لشورى العمل الإسلامي. إذن المرجعية الرسالية الحاكمة التي تشغل الساحة هي من تمتلك المواصفات الشمولية الحائزة على الاستحقاق طبقاً لثبوت الحجة الشرعية ، ولذلك لا يصح أن نصف حكومته بالمستبدة والدكتاتورية لأنها خاضعة لموازن الشرع والعقل الرشيد والعمل الشوروي الذي يقتضي أن يكون هو الأصل للحكم قطعاً .

وتكون هذه الحكومة المستمدة شرعيتها من حكومة الأنبياء والأوصياء والتي فعل حركتها ضمن القاعدة الجماهيرية في القرن الثالث الهجري الامام المنتظر (عليه السلام) ، تكون دائماً في طور التكامل من حيث الممارسة والتطبيق كما هي الأدوار في عصر المعصومين (عليهم السلام) التي تتكامل تطبيقاتهم وممارستهم لوجود المقتضي فيهم من حيث التحمل وأداء الأمانة ، ولكن لوجود الموانع والعقبات والمعوقات التي يخلقها اتباع

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

الشیطان ویضعها فی طریق سیر المقتضی من أجل إعاقه وتأخیر حركة المعصوم والفقیه فی تطبیق القانون المتكامل وتضلیل الناس عن متابعتهم والتعاون معهم لتحقيق العدل وعموم الأهداف السامية ، وهذا الأمر یحصل بخلاف ما كان فی جهة التبلیغ حیث إن التطبیق أصعب من التبلیغ لأنه یحتاج إلى أفعال وممارسات میدانیة لإخضاع الفکر إلى حیز الوجود الخارجی ، والمهم أن الشریعة الإسلامیة قد اكتمل تبلیغها على ید الرسول الأعظم محمد (ﷺ) ولكن تأخر تطبیقها الكامل بسبب تدخل عناصر غیر كفوءة لا تمتلك الأهلیة وقیامهم بمنازعة الأمر أهله وقد أحدثوا الانقلاب والصراع . وبمجموع تطبیقات المعصومین (ﷺ) ابتداء وبظهور الحجة المنتظر (ﷺ) انتهاء تكون الدولة العالمیة الموعودة قد اكتمل فیها التطبیق للإرادة الإلهیة كما تم واكتمل التبلیغ ، وبتحقیق عنصری التبلیغ والتطبیق تحصل وراثه الصالحین للأرض .

نرجع الآن لتوضیح أن الأدوار والتطبیقات التكاملیة هی أن تسیر المجتمعات تصاعديا نحو تطبیق الفضیلة

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

واندماجها مع المرجعية لتجسيد المبادئ الإسلامية على أرض الواقع فتكامل الخطوات تدريجياً حتى تختم بدولة الحجة المهدي (عليه السلام) .

فيجب على المسلمين جميعاً أن يبحثوا عن الأواصر المشتركة بين الجماهير والمرجعية ليحصل التعاون بينهم بعد أن تتوفر لديهم القنوات المتبادلة لتكون أدوارهم فاعلة ومؤثرة ، حيث أن الشعوب المسلمة والمستضعفة أخذت اليوم تتطلع وبصورة ملحة إلى قيادة ترسم لها خارطة الطريق في مرحلة العمل على الساحة العالمية ، وبنفس الوقت أن هذه القيادة تبحث عن جماهير مؤمنة وواعية وشجاعة لا تتصف بالخيانة والخذلان والجن لتقوى الأواصر بين الجماهير والقيادة فتكون حركتهم معاً ممهدة لظهور الإمام المهدي (عليه السلام) .

وبعد الذي ذكرناه لا بد من بيان دستور الأمة الذي يحكم به الفقيه لكي لا يشتهب الأمر على الناس فيقعون في قوانين مطاوعة تتجاذبها عناصر لا تمثل الإسلام ولا تكون في مصلحة الشعب ، ثم نرسم الخطوط العامة لهذا الدستور الذي يضع في حساباته وجود منهجية

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

عمل تتفاعل معها كل القوى من الأديان والقوميات والأقليات الموجودة واقعا؟.

وبما أن قيادة الأمة يجب أن تستوعب كل هذه القوى كان لابد لها أن تبحث عن من يتصف بالتكامل والشمولية، والإسلام خير من يجسد لنا هذا الوصف لأنه يمثل إرادة الله تبارك وتعالى وهو خالق الجميع الذي يعلم ما يصلح هذا الخلق وما يفسده وبهذا لا نرضى بديلا عن أحكام خالقنا المتجسدة في الإسلام الذي يمثل دين ودولة، والبعيدة كل البعد عن النواقص والرغبات والأهواء الشخصية والنوازع الشيطانية.

وقبل الخوض في بيان الخطوط العامة لدستور الأمة، نحاول أن نتحاور مع الأفكار المطروحة في عالمنا، ثم نتساءل هل هي قادرة كما هو الإسلام على استيعاب الجميع ومراعاة حقوق الجميع؟ وهل تمتلك القدرات والاستعدادات للإحاطة بمقتضيات الأمور حتى يجري الحكم ضمن موازين الحق كما هي الأحكام الإلهية؟،

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

وهل نجحت الحكومات والديساتير الوضعية عبر الزمن لتحقيق العدل والإنصاف وحل الاشكاليات ومتطلبات الحياة ؟ .

ولكننا نعلم وبكل تأكيد إن علل الأشياء جميعا لا يعلمها إلا الله تعالى الذي شرع لنا ما يناسبنا من نظام ثم إن ما ينقله إلى الأنبياء والأوصياء يتوارثه العلماء الفقهاء مما يصل إليهم بطريق معتبر الذي يتم البناء عليه في عرض الفتوى والحكم ، والحاصل أن القانون الإلهي متكامل ومستوفي لجميع الحقوق و منظم لجميع العلاقات وقاضي بالعدل والإنصاف لإحاطته بكل الجهات سواء كانت جزئية أو كلية ، ولذا فالفقيه يعتمد في فتياه على أدلة قطعية الثبوت والدلالة وأدلة ثابتة بحجة شرعية معتبرة تتضمن القواعد والعناوين العامة ليعتمدها الفقيه كعناصر مشتركة في عملية استنباط الأحكام الشرعية للموضوعات المستحدثة ولمعالجة الحوادث لتكون حجة شرعية على المكلفين وبامثالها يحصل فراغ الذمة وتتنظم أمور الحياة .

بقي أن ما يُدعى بخلاف ذلك مما يقرره الإنسان من نُظْم وتشريعات وضعية وفق آراءه الشخصية الصادرة عن قصور أو تقصير بعيداً عن القانون الإلهي كالعلمانية والليبرالية والشيوعية والاشتراكية والرأسمالية والملكية وما إلى ذلك ، نجد فيها الكثير من النقصان والظلم والغرابة والتبعية للطواغيت وأذئابهم ومع ذلك لا يستحون ولا يخجلون ولا يترددون من التصدي والمجاهرة بمطابقتهم لتطبيق هذه النُظم الوضعية الفاشلة وإزاحة النُظم والتشريعات الإسلامية ورموزهم الرساليين بكل ما أمكنهم من قوة وحيلة ، في حين تجد الإسلامي يتردد أو يخجل من المطالبة بنظام إسلامي أو تقديم مشروع إسلامي وكأن الدعوة لرفع الهوية الإسلامية جريمة لا تُغتفر ، وهكذا تتم مصادرة حقوق المسلمين وصولاً إلى محاصرة أو تصفية رموزهم الناشطين على الساحة الإسلامية .

ومن هنا ينبغي قراءة تجارب النُظم الوضعية على الساحة الإسلامية ومعرفة فشلها وثورة الشعوب عليها .

النظم والحاكميات الوضعية

أولاً : الأنظمة الملكية :

هذه الأنظمة تمنح الحكم لأشخاص بالوراثة من دون النظر إلى أهليتهم للحكم ، وهذه نظرية ومسلكية رجعية وقديمة جداً توارثها المسلمون من القياصرة والأكاسرة وما زالت بعض البلاد الغربية والعربية متمسكة بها إلا أنها غير ناهضة ولذا جعلها الغربيون اليوم رئاسة صورية (بروتوكولية) وصار الحكم الفاعل فيها لرئيس الوزراء بخلاف الحال في البلدان العربية ، ولما لم يكن النظام الملكي لدى الغرب مؤثراً في الشعوب ومُلتفتاً إليه في الأنظمة الحديثة لفقدانه الفاعلية السياسية على الساحة العالمية ولكونه أصبح مجرد هيئة مُترَفّة ومستهلكة لأموال الشعب قاموا بالثورات والانقلابات لتغيير الواقع الملكي إلى واقع جمهوري وبصياغات مختلفة ، ومع ذلك ما زال بعض السياسيين

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس المغربي

يدعون إلى إيجاد نظام ملكي بذريعة أنه يضمن تحقيق الحرية والسعادة للشعب .

فنعول : لماذا الملكية ؟ ومن يصلح لئن يكون ملكا ؟ وبأي قانون يحكم ؟ وما هي صلاحياته ؟ ومن أعطاه هذا المنصب ؟ وهل أن وراثته الحكم التي تنتقل من تابع إلى تابع هي التي تضمن الحرية للشعب في حين أنهم فاقدون لها ؟ ، وإذا كانت الحرية مكذوبة ومزيفة فمن أين تأتي السعادة حينئذ ؟ ، فيامن تنادي بعودة الملكية المتصفة بالاستبداد والدكتاتورية والترف والرخاء وحصر الملكية في عائلة معينة دون الآلاف من العوائل ، فهل يا ترى حققت شيء سابقا للشعب العراقي والشعوب الأخرى حتى نتظر ما تحققه لنا في هذه الأيام العصيبة ؟ .. ومن المعلوم بالوجدان أن ملوك العراق وباقي الدول الأخرى مرتبطين بقوى الاستكبار العالمي ويخضعون لمشيئتهم ومثل هؤلاء لا يملكون حولا ولا قوة ولا أهلية لمنصب الحكم ، فلماذا يريدون ظلم العراق من جديد بعودة هؤلاء ليحكموا البلاد بقوانين ارتجالية مطاطة بعيدة عن العدل والإنصاف ؟ !! ، بل حتى لو

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرقي

كانت ملكية دستورية فلماذا نؤسس هيئة مترفة ومستهلكة تثقل كاهل الشعب ؟ !! ، ومع ذلك فإن ثقافة الملوك وتربيتهم غالباً ما تكون غربية بل ولائهم لا يخرج عن سياسات الغرب الاستكبارية لارتباطهم الوثيق بالغرب واحتضان الغرب لهم بل صناعتهم غربية ، إضافة إلى أنهم جربوا حظهم مع الشعب العراقي وغيره وفشلت قيادتهم وإدارتهم لشؤون البلاد والعباد.

واعلم أيها القارئ العزيز : إن قيادة الأمة لا تعني اعتلاء ناصية الحكم لأن ذلك ممكن بوسائل مختلفة كما حصل للأنظمة البائدة في العراق وغيرها التي حكمت بالانقلابات العسكرية والحيل السياسية والمؤامرات الاستعمارية وكل ذلك لا يمثل إرادة الشعب ، بينما الحكم المشروع هو أن يحصل اعتراف وتسليم من قبل الشعب بهذا الحكم ، لوجود عناصر مشتركة بين قيادة الحكم والشعب ومادة الحكم ، حيث أن لغة الحوار والتخاطب والتفاهم بينهما حاصلة فيجتازون بهذا كل خلاف ، ومع ذلك ينبغي على الشعوب أن لا ترجع إلى

حكومة الفقهاء ودستور الامة..... للمقدس الغرغري

الوراء والوقوع في الخطأ المجرب حيث أن تجربة المجرب
الفاشل يوقع الشعوب في خسائر ومفاسد عظيمة .

ثانياً : الأنظمة الجمهورية :

وهي أنظمة تعلن عن نفسها بأن الجماهير قاعدة لها وتبشر وتدعوا الى حاكمية الجماهير وترفع شعارات تتناسب مع قاعدتها والظروف المحيطة بها كالدعوة إلى الوحدة والحرية والديمقراطية وحقوق الشعب وحل المشاكل الاقتصادية للعامل والفلاح والعاطلين عن العمل وما إلى ذلك ، ولكن النظام الجمهوري في البلاد العربية لا يتعدى كونه نظاماً ملكياً بحسب الواقع إلا أن غطاءه الظاهري جمهوري لأنها أنظمة تعتمد على حاكمية العوائل وتوريث الحكم وهي لا تختلف بشيء عن الملكية سوى الاسم .

ثم أنه بعد استلام الحكم والتمركز فيه نجد أن ما يدعون إليه من برامج وشعارات وأدبيات وتشريعات مجرد حبر على ورق ووعود وآمال كاذبة لا تتحقق ، فتكون الملكية والجمهورية في عالمنا العربي وجهان لعملة واحدة تمثل أنظمة استبدادية يكون الحاكم فيها مدى الحياة ومن بعده إلى عائلته ، ولذا نجد غضب الجماهير

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرغري

وقيامهم بالثورات الشعبية متواصلة على الأنظمة الجمهورية لكونها فاسدة وفاشلة ، وما نالت الشعوب العربية منها إلا الظلم والاستبداد وحبس الحريات والتمييز العرقي والطائفي والتمايز العائلي والحزبي كما أنها نُظِم علمانية في كل ممارساتها الداخلية والخارجية فهي لا تهتم بالقيم الإنسانية والمبادئ السامية إلا ما اقتضته سياسة الدولة لضرورة يُراعى فيها مصلحة النظام أولاً وآخراً ولذا نجدها تُصادر حقوق الشعب الدينية والتطبيقات الشعائرية إلا ما كان منها موالياً للنظام وتحت رايته ، وبالتالي فإن النظام الجمهوري يجمع الجماهير ويضطهدهم ويمارس في حقهم التصفية والتهجير وانتهاك أبسط الحقوق المشروعة لهم كما في جمهورية العراق أيام البعث البغيض وجمهورية مصر أيام السادات وحسني مبارك وجماهيرية الليبية أيام معمر القذافي وأسماء الدول وزعمائها كثيرة للأسف الشديد ممن لا تؤمن بالجماهير فضلاً عن حاكميتها .

ثالثاً : الأنظمة العلمانية :

وهي من الأنظمة الوضعية الغربية التي بشر بها الغربيون وصدروها إلى العالم الإسلامي عن طريق عملائهم من المستعربين والحكام العبيد للغرب وقد تلقاها بالقبول جملة من أنصاف المتعلمين ممن يحسبون أنفسهم على المثقفين بينما هم غارقون في الوهم وساقطون في شبك التضليل وسائرون في طريق مجهول قد انخدعوا به من دون وعي منهم لمخاطر هذا النظام على مستقبل حياة الأمة لأن من أولويات العلمانية تسفيه حركة الدين وفصله عن السياسة والقيادة وعدم رعايته لإرادة الشعوب في تقرير نظام حكمهم المعبر عن هويتهم ، فدفعتهم المصالح الضيقة والغرائز الشهوانية والتقليد الأعمى للغرب بلا التفات إلى الظروف التي مرت بها الشعوب الغربية وجعلتها تؤسس هذا النظام الارتجالي الانفعالي الذي كان ردة فعل غير موزونة اتجاه ما فعلته الكنيسة في العصور الوسطى وما تلتها بحق شعوبها من حروب دموية وإقامة محاكم التفتيش السيئة

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرغري

الصيت وقمع حريات الشعوب وإشاعة الأساطير والخرافات والفساد وتوزيع صكوك الغفران باسم الدين والرّب حتى ثارت الشعوب عليها وقلبت المعادلة بحيث فرضت على الكنيسة التبعية لنظام الدولة وعدم تدخلها بالشأن السياسي ومفاصل العمل داخل الدولة ليتوقف عملها على إقامة الطقوس الدينية والعمل الكهنوتي ، فقام العلمانيون في البلاد الاسلامية بنفس الدور اتجاه ما يُسمّى بالخلافة العثمانية التي رفعت شعار الدين ومارست الفساد والتضليل والقهر وقد شاع بسببهم الفقر والمرض والجهل حتى أساءت إلى الدين والمتدينين كما هو حال الكنيسة إلى أن وصل بها الحال إلى وصفها بالرجل المريض ومن ثمّ انهيارها وسقوطها ، وبدأ حينئذٍ الدور العلماني مدعوماً من الغرب بمحاربة الدين ورموزه والمنع من ممارسة أي دور سياسي مستقل عن الدولة حتى فرضت قسراً طبيعة نظام الحكم وشرّعت دستوراً علمانياً فصلت بموجبه الدين عن الدولة وصارت ترفع شعاراً ينص على أنّ (الدين لله والوطن للجميع) وبتصور ساذج ظنّوا أنّ

ذلك يُحقق العدالة بين مكونات الشعب ويضمن مساواة الحقوق بين الجميع مع وصف الدين والمتدينين بالرجعية التي تعيق حركة الحياة نحو التقدم إلى درجة أن غرق العلمانيون بمحاربة الدين بطرق وأساليب شتى وبصورة مباشرة وغير مباشرة ومارسوا مختلف وسائل التضليل لحرف الناس عما يؤمنون به من مبادئ وقيم وأخلاق وتشريعات .

ثم واصل العلمانيون نشر أفكارهم اللا دينية بعناوين متعددة ومظاهر مختلفة لغزو العالم وخصوصاً البلاد الإسلامية واستمالة شعوبها نحو التجرد عن العقيدة الإسلامية ومحاولة تضليل الناس بأن الديانة الإسلامية لا تختلف عن الديانة المسيحية واليهودية في عدم أهليتها لقيادة الأمة وفق نظام ديني بدليل فساد وفشل دولة الخلفاء والسلاطين كالدولة العثمانية ، وبجث ومكر التيارات المعادية للإسلام فإنهم يحسبون هذه الدولة وأمثالها على النظام الإسلامي وهو بريء منهم ، كما صاروا يشوهون صورة الرموز الإسلامية الأصيلة ويحسبونها على تلك الدول الفاسدة والضالة من أجل

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

الطعن بحاكمية الإسلام ورموزه الرساليين ، فقام أذئاب الغرب ومُرُوجي الفساد عبر حكومات متعاقبة من تأسيس قانون مكافحة الرجعية ، فعملوا جاهدين على خلق الحواجز وعرقلة الطريق أمام الدعاة الإسلاميين ، ثم قاموا بممارسات بشعة من وضعهم في سجون إرهابية ومن ثم التصفية الجسدية بألوان مختلفة وابتادة جماعية ، كل ذلك خوفاً من واقعية الإسلام وأهليته لقيادة الأمة بنظام مدني متحضر يواكب التطورات العلمية العالمية ويتعايش مع الشعوب بصدق وأمانة وسلام ويفرض العمالة والتبعية للغرب .

إذن العلمانية تقوم بعملية سلب إرادة الشعوب والتطرف في مواجهة الخط الإسلامي وفرض قانون وضعي مادي يسقط في حساباته العنصر الإلهي والتشريع الرباني وبذلك تنتهك القيم الأصيلة والحقوق الإنسانية وتمنعه قسراً من اختيار منهج حياته وطبيعة حاكميته التي يؤمن بها ، وبالتالي يفقد الشعب حريته وتُصدّر حقوقه في اختيار الحاكمية إضافة إلى محاربة المظاهر والشعائر الإسلامية في كثير من مفاصل الحياة ،

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

فالقانون العلماني اللا ديني يتصور أنه بإلغاء خصوصيات الشعوب الدينية يستطيع أن يستوعبها ويدخل في عالمية مزعومة ، وهذا وهم لأن إرادة الشعوب أقوى من الطغاة ولأن الإيمان أقوى رابطة من المصالح ، وحينئذ فإن قهر الشعوب المتدنية بنظام غير متدين يفرض عليها التزامات وقوانين مخالفة لتدينهم مما يجعلهم تحت الضغط والغليان الذي يؤلّد عندهم الانتفاضة والثورة ضد ذلك الحكم العلماني لأن الدين أغلى من المال والنفس .

وكما أصبح واضحاً أن العلمانية منهج يُصادر في أدياته وتطبيقاته حقوق الأغلبية المؤمنة بحاكمية الإسلام في البلاد الإسلامية وهذا فعل يُنافي مبادئ حقوق الإنسان ويُعارض منهج الديمقراطية الغربية وبالتالي فإن هذه الممارسات تكشف عن استبداد النظم العلمانية وتطرفها وازدواجيتها في المعايير والمواقف لتثبت بكل صراحة أنها معادية للإسلام وتسعى جاهدة لتذويب هوية المسلمين وسلخهم عن نظمهم الشرعية والاجتماعية والتسلط عليهم ، وقاموا لذلك بترويج

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرغري

شعارات براقية يُضَلَّلون بها الشعوب من أجل تمرير مصالح الاستكبار العالمي في البلدان المسلمة واتخذوا مواقف صارمة وحذروا الناس من حاكمية الإسلام وألصقوا دولة الأمراء والسلطين بالإسلام لتشويه صورة حاكميته وأخافوا الناس من عودتهم للحكم في حين أن تمثيلهم للإسلام زورا وبهتاناً كما هو تمثيل الفئات التكفيرية المزيف للإسلام في عصرنا الراهن ، وصار العلمانيون في إطار حملتهم على تشويه معالم الإسلام الأصيل يرددوا شعارهم : ﴿الدين لله والوطن للجميع﴾ ، فإلى ماذا يهدف العلمانيون من ترديد هذا الشعار؟! .

يقصد العلمانيون منها أن الدين مجرد علاقة بين العبد وربّه ولا تتجاوز أكثر من إقامة الشعائر العبادية في أماكن العبادة وتهذيب النفوس وتقويم الأخلاق وتحريك الهمم اتجاه ما تطلبه الدولة وليست لها مدخلية في المواقف السياسية وتحديد نظام الحكم بمعنى فصل الدين عن السياسة وإقصائه عن صنع القرار السياسي والتدخل في شؤون الحكم ، وأنّ الوطن هو المكان

الجامع لكل أفراد المنتسبين إليه بمختلف طوائفه وقوميته سواء كانوا أكثرية أم أقلية من المُجَنِّسين أم الأصليين من دون تمايز وتفاضل بما يسمح للأقلية الدينية أن تحكم الأكثرية المسلمة وبدعم الاستكبار العالمي وفق قوانين ومعايير مطاطة يقتسمون من خلالها السلطة تحت عنوان الشراكة الوطنية والمحاصصة والديمقراطية أو الغلبة بالانقلاب وبالتالي تُفرض على المسلمين مبادئ وقيم وأخلاقيات وتشريعات وعلاقات غريبة وضارة تحت راية العلمانية ، ولذا فالمواطن عندهم لا يكتسب هويته من دينه وإنما من موطنه حتى تمارس الأقليات الدينية والمذهبية دورها وتأخذ نصيبها في تلك البلاد بحسب زعمهم ، ولكن في الوقت نفسه صنّفوا الشعوب على أساس انتمائها الديني والقومي ودوّنوا ذلك في المستمسكات الرسمية التي تكشف فيها عن هوية الإنسان .

ويُمكن القول أنّ هذه المقولة : ﴿الدين لله والوطن للجميع﴾ باطلة وعقيمة تتنافى عملياً مع حياة الشعوب وتتعارض مع حقيقة المواطنة وليس لها أساس منتج

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

على أرض الواقع لتبقى نظرية مكتوبة حبراً على ورق وأوهام ترددها أبواق مأجورة لا يفقهون معناها ولا يلتفتون إلى مغزاها في حين أن الدين والوطن وكل مخلوق أمره كله لله تعالى وهو شيء ثابت بالوجدان وعلى أرض الواقع وقد قال عز وجل^(١): ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ ، وقال تعالى^(٢): ﴿وَلِلَّهِ الْمُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ، وبالرغم من دعوى الوطن والمواطنة نجد الأكثرية في أوطانهم يعيشون الاستضعاف في الدول العلمانية فيلجئون إلى الهجرة أو يرضخون للواقع السيئ فيعيشون الغربة في أوطانهم ومصادرة حقوقهم أو يقبعون في السجون.... فأين الوطن للجميع؟!، وبما أن الأرض لله تعالى فقد أمر المستضعفين في الأرض إلى الهجرة للتخلص من استضعاف الطغاة والمحاربين لهم كما في قوله تعالى^(٣): ﴿قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا

١- آل عمران/ ١٥٤ .

٢- آل عمران/ ١٨٩ .

٣- النساء/ ٩٧ .

حكومة الفقهاء ودستور الأمة للمقدس الغرني

أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَأَسِعَةَ فَتَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ
مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١﴾ ، فأرض الله واسعة بلا
حدود ولا حواجز ولكن الأنظمة الوضعية ورعاية
لمصالحها الضيقة ورؤاها القاصرة وأفقتها المحدود
وعجزها عن أداء وظيفتها قامت بتجزئتها وحددتها
وضيقت مساحة تواجد الشعوب وعزلت بعضهم عن
بعض وخنقتهم بقوانين مرتجلة قاصرة وناقصة وظالمة
وقيادات جاهلة تتصف بالطغيان والفساد والفشل ولذا
تتبدل القوانين بين الحين والآخر كما وتثور الشعوب
على حكوماتهم بين الحين والآخر كدليل على فساد
وفشل تلك الأنظمة والحكومات التي تتوالى عندها
النظريات المختلفة في الحكم والدساتير المتباينة في الهوية
والتشريعات المتناقضة والمواقف المتضادة ، فأين إذن
الوطن للجميع إذا كان المواطن منغياً عنه قسراً إما في
السجون أو خارج الحدود أو يعيش فيه الغربة
ومصادرة الحقوق ؟!!! .

بينما نجد أن الإسلام يُمثل الدين والدولة كنظام
متكامل وله رموز قيادية عالمية وعادلة ليستوعب بذلك

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

جميع أبناء البلد ويحكم بينهم بالعدل والإنصاف ويقضي لأبناء الشرائع الأخرى وفق قاعدة الإلزام أي ألزمهم بما ألزموا به أنفسهم وبما أقروا على أنفسهم مما يكون حجة عليهم في الحكم ولا يصادر حقوقهم وفق الضوابط المشروعة في إقامة طقوسهم في معابدهم وكنائسهم ونيل حقهم في العمل ضمن قانون العمل الوظيفي في الدولة والعيش بحياة كريمة مع حفظهم للنظام شأنهم شأن أي دولة تحفظ أبناءها الذين يحترمون القانون ويحفظون النظام العام ، وبذلك لا نخرج عن كون الدين لله والوطن لله وكل مخلوق لله تبارك وتعالى ونحن نأكل ونستثمر في أموال الله تعالى .
ولكن ما معنى أن الدين لله قرآناً ؟ .

جملة ﴿الدين لله﴾^(١) نص قرآني اقتطعه العلمانيون من آية قرآنية تُعبر عن حقيقة فهي كلمة حق في القرآن

١ - البقرة/١٩٣ : في قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدين لله فَإِنِ اتَّهَمُوا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدين كله لله فَإِنِ اتَّهَمُوا فَإِن اللّٰهُ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ الأنفال/٣٩ .

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

ولكن أراد العلمانيون منها الباطل باقتطاعها وفصلها عن سياقها من نفس الآية التي لها صدر وتتمة وبالتالي تفقد دلالتها ليتم بعد ذلك تحريف معناها وتفسيرها بما يتلائم وتطلعات النظرية العلمانية المعادية للدين لتضليل الناس بنشرها وتوجيهها بتوصيف الدين بأنه علاقة خاصة بين العبد وربّه وهو عبارة عن شعائر أو طقوس كهنوتية وليس له دخل في تنظيم شؤون البلاد والعباد ، بل وصفوا العاملين بالدين في حياتهم العملية بالرجعية على حدّ زعمهم بذريعة واهية وكاذبة وهي عدم مواكبتهم النظم الحديثة التي تؤمن بالتحضر والانفتاح والمعاصرة !!! ، وأريد للدين أن يجعلوه من التراث القديم الذي يستحضر ذكره في الدراسات والمتاحف الفلكلورية !!! .

وأما تفسير النص مجتزأً ومقطعاً بعيداً عما يتمم معناه من الكلام فهو من التلاعب والتحريف ولذا لا بد من عرض النص كاملاً لبيان دلالاته القرآنية الواضحة لأن أعداء الدين أخذوا على عاتقهم إثارة الشبهات ومحاربة الدين وتشويه صورته فصاروا يتلاعبون

حكومة الفقهاء ودستور الأمة للمقدس الغربي

بنصوص القرآن الكريم كما تلاعبوا في قوله تعالى (١) :
﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ فوقفوا وسكتوا ولم يكملوا الآية
الكريمة في قوله تعالى (٢) : ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ ❖ الَّذِينَ
هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ❖ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ❖
وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ ، كما فعلها سيدهم يزيد بن
معاوية حينما أشد قائلاً :

دع المساجد للعباد تسكنها

وَقَفَّ عَلَى دَكَّةِ الْحَمَّارِ وَاسْقِينَا

ما قال ربك : ويلٌ للذي شربوا

بل قال : ويلٌ للمُصَلِّينَا

وهذا هو منطق الملحدين والعلمانيين اليوم ومن غرر
بهم من أنصاف المتعلمين ممن تأثروا بالفكر الغربي أو
ممن اقتضت مصلحتهم الشخصية التلبس بلباس الثقافة
الغربية .

وعلى كل حال لا بد من بيان دلالة ﴿الدين لله﴾
ليتضح المراد .

١ - الماعون / ٤ .

٢ - الماعون / ٤-٧ .

ما المقصود من كلمة ﴿الدين لله﴾ ؟.

المراد بالدين هنا الطاعة أي تكون الطاعة خالصة لله تعالى بعبادته والالتزام بتشريعاته ونظامه لتكون الأرض خالية من الكفر والشرك والفوضى وكل ما يدعو للفتنة حيث يجتمع كل الناس على طاعة الله وعبادته تحت راية الدين الإسلامي لأن الألف واللام في ﴿الدين﴾ للعهد دون الاستغراق يريد بذلك دين الاسلام دون غيره من الأديان ، و﴿الدين﴾ منظومة حياتية متكاملة تشمل الحياة المادية والمعنوية ، وبالتالي يكون الدين حينئذ كله لله أي الطاعة كلها لله سبحانه ، فإذا لم يوجد من يدعو إلى خلاف ذلك فإنه سيكون مصداقاً للأمل المنشود الذي يحصل فيه الصالحون على وراثة الأرض حيث لا يُعبد ولا يُطاع فيها إلا الله عز وجل .

ولذا فإن رسول الله ﷺ مارس القتال كحق مشروع تقره جميع الشرائع السماوية والوضعية في الدفاع عن دينهم وأنفسهم وأعراضهم وأموالهم ، وقد جاءه الأمر الإلهي الصريح بالقتال معللاً بأمرين وهما لكي لا

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

تكون فتنة يفتن الناس بها كل يوم بالكفر والشرك والعدوان فيبعدوهم عن دينهم وسائر حقوقهم ولأجل أن يكون الدين لله سبحانه أي الطاعة الخالصة له عز وجل ليس للشيطان فيها نصيب فينقاد الناس لأمر الله تعالى وليس لأمر الشيطان وزبانيته الظالمين المتصفين بالقصور والتقصير والعدوان .

وقد كان المشركون في مكة يُصادرون حقوق المؤمنين ويُجبروهم على ترك الإيمان بالله الواحد الأحد ويمنعوهم من طاعته ومتابعة رسوله محمد ﷺ بالقوة والقهر والتعذيب والإكراه ويفرضوا عليهم الرجوع إلى عهدهم الأول من الشرك وعبادة الأصنام إضافة إلى سرقة أموالهم وحصارهم وتهجيرهم وقتل من خالفهم ونقض العهود معهم وما إلى ذلك ليعيش المؤمن مستضعفاً طريداً مهدور الدم ومسلوب المال وما إلى ذلك فكان من الواجب مقاومة هؤلاء الطغاة والسفهاء للدفاع عن حقوقهم في حرية الإيمان والتدين والتعبير عن الرأي ورفع الاستضعاف واستعادة الحقوق واستنقاذ البشرية من جاهلية ظلماء مليئة بالشرك

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

والكذب والسرقة والربا وشرب الخمر والزنا ووأد البنات والبغي وقتل النفس المحترمة واستعباد الناس ويبيعهم في سوق النخاسين وما إلى ذلك من المنكرات والقبائح التي مارسها المشركون بحق الصالحين .

وكما ذكرنا في صفحات سابقة النص القرآني بصيغة ﴿الدين لله﴾ و ﴿الدين كله لله﴾ كذلك ورد في آيات أخرى بصيغة : ﴿لله الدين﴾^(١) و ﴿له الدين﴾^(٢) .

وهذه الصيغة القرآنية ﴿لله الدين﴾ إنما يراد من ﴿الدين﴾ هو الطاعة الخالصة لله عز وجل ، أي واجب اختصاصه بالطاعة والخلوص له في ذلك من غير أن يشوب ذلك شرك أو رياء .

فتكون طاعته وحده عز وجل في كل شيء عن إخلاص ليشمل طاعة ما ورد في الخطابات الإيمانية والعبادية والعملية والحياتية من دون أن يشوب ذلك

١ - سورة الزمر/ ٣ : ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ .

٢ - سورة غافر/ ١٤ : ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ ، غافر/ ٦٥ : ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .

حكومة الفقهاء ودستور الامة..... للمقدس الغرني

شرك أو رياء أو مظاهر مزيفة ، ولذا ليس من طاعته التشريعات الوضعية المبتدعة والناقصة والمتوهمة والضارة التي يريدون بها وجهاً من وجوه الدنيا طاعة لأهوائهم وميولهم وتوجهاتهم الشخصية وليست النوعية بينما لا يقبل الله تبارك وتعالى من الإنسان إلا ما أَرَادَهُ مِنْهُ خَالِصاً لَهُ حَتَّى يُؤَدِّيَ حَقَّ الْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ الَّتِي تَجْلِبُ الْمَصْلَحَةَ وَتَدْرَأُ الْمَفْسَدَةَ عَنِ الْإِنْسَانِ فِي جَمِيعِ شُؤُونِ حَيَاتِهِ الْمَعْرِفِيَّةِ وَالرُّوحِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ ، فَكَانَ وَاجِباً عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَطْلُبَ رِضَا خَالِقِهِ الْمَنْعَمِ عَلَيْهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَيُخْلِصَ لَهُ لِأَنَّ رِضَا اللَّهِ غَايَةُ الْغَايَاتِ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ^(١) : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ .

كما وأمر الله تعالى الناس بإقامة الدين الذي فيه حياة الشعوب في أصوله وفروعه ونهى عن التفرق فيه واتخاذ السبل المتعددة ، فقد قال تعالى ^(٢) : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ

١- البينة/٥.

٢- الشورى/١٣ .

مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ ﴿١٠٠﴾ .

وإقامة الدين أمر مطلق غير مقيد بشيء دون شيء بل يشمل الإيمان بالشرائع السابقة وتعلم الدين الخاتم المأمور به والناسخ لتلك الشرائع والتمسك به إيماناً وعملاً في الأصول والفروع ، والعمل الدائم بموجبه ، ومتابعة رموزه والدعوة إليه ونشره لتتكامل دائرة الإقامة المأمور بها ، والدين هنا يراد منه الدين الإسلامي لأن الألف واللام في (الدين) للعهد دون الاستغراق ، وقد نهى الله تعالى من التفرق فيه وحذر من مصادر الفرقة والتي تكون غالباً من الجهل والحسد والطمع في الدنيا ومتابعة المصالح الضيقة والبغي والطغيان واتخاذها طريقاً لمحاربة الرموز القادة ومصادرة حقوق الناس وسلب ارادتهم وبث الخلاف والنزاع والصراع بينهم لتحقيق أهداف تتعارض مع الدين ومصالح الشعوب العامة ليتسلط بعد ذلك دعاة الفساد

والشَّرُّ والضلالة على رقاب الشعوب فيحكموهم بما تهوى أنفسهم وبعقولهم القاصرة وتشريعاتهم الوضعية الجائرة وتجاربهم الفاشلة ليعيثوا فسادا في الأرض تحت رايات مختلفة ومتصارعة كالملكية والعلمانية والشيوعية وغيرها مع وحدة هدفهم بمحاربة الدين ورموزه وجماهيره وإلقاء اللائمة عليه في تفسير وتحليل تجارب الماضين من الدخلاء على الدين من الأمراء والسلاطين الذين نزو على حاكمية الإسلام باسم الدين ليُثبتوا من خلالهم تخلف ورجعية وفشل المشروع الإسلامي وفساد قاداته ، وصاروا يُتقفون الناس على ذلك ويُضلّوهم عن الصراط المستقيم ، في حين أن دولة الخلافة من الأمويين والعباسيين والعثمانيين ومن سبقهم ممن شابههم ومن لحقهم ممن سار على نهجهم لا يمثلون الإسلام في شيء ولم يطرحوا مشروعا اسلاميا بل كانوا طلاب دنيا وسلطة ومال وأدوات لتوسيع نفوذهم وبلدانهم واستعباد البشرية ، فيكون من الظلم والإجحاف أن نحسب هؤلاء على المشروع الإسلامي الأصيل لنتهمه بعد ذلك بالرجعية والفشل .

حكومة الفقهاء ودستور الامة..... للمقدس الغرني

ولذا ينبغي علينا الثبات والتمسك بديننا الإسلامي الذي هو صفوة الأديان وأن لا نموت إلا ونحن مسلمون بعدما اصطفاه لنا خالقنا العظيم ليكون لنا دين ودولة ، وأن لا نضعف أمام أعداء الدين وشبهاتهم الباطلة وأراجيفهم الكاذبة وشعاراتهم الضالة .

رابعاً : النظام الشيوعي الاشتراكي :-

وهو نظام ملحد لا يؤمن بوجود الله تعالى ويتعامل مع الأديان والشرائع على أنها قضايا أسطورية وخرافات ونظم رجعية يتبناها الضعفاء والعبيد الذين يخضعون لقوانين أسيادهم ويلتزمون بثقافة وأخلاق مثالية تفرض عليهم الإيمان والطاعة والاستسلام والخنوع تحت ذريعة وجوب شكر المنعم وهو الخالق وحسن الخلق والأدب والتسامح والعفو والكرم والشرف وإلى غير ذلك ، وهذا تحليل باطل وتضليل لوعي الإنسان وحرف لفطرته بتغليب الجانب الغريزي في الإنسان على الجانب العقلي أشاع ثقافة ظالمة وقيم بهيمية وتوجهات عدوانية لمحاربة التدين والإيمان مطلقاً واستعمال سياسة الترغيب والترهيب والتضليل لفرض القوانين الوضعية القائمة على المادية والتي تنتهك كل القيم الإنسانية فتسلب عنه حريته وملكيته وشرفه و... وبالأخص نظام الأسرة حيث يشجع الفرد على التمرد اتجاه أسرته وممارسة التحلل والميوعة والإباحية باعتبار

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

أنها مشاعة للجميع شبيهة بالعلاقات البهيمية ، كما أنها تمنع الفرد عن ايسط حقوقه وهي الملكية بدعوى الاشتراكية ، وهكذا تقهر الشعوب على متابعة قوانين سنّها اللصوص والحاقدون على البشرية من اليهود والنصارى والمرضى النفسيين وذوي العقول الناقصة والغرائز الجنسية الفائضة وبالتالي يحققوا أهدافهم بتمزيق الروابط الإيمانية والاجتماعية وإشباع غرائزهم وخلق فوضى النظم لكي تُستغل من أجل ترتيب نظام جديد على مقاسات فئة منحرفة وشاذة ومعادية للبشرية تسعى للتسلط والهيمنة فتلجأ إلى تفسير الأشياء بعقلية تجريدية مريضة وبنظرة غرائزية ومصالح استكبارية ضيقة ولذا أنكروا الرابط الأول للبشرية وهو وجود خالق لهذا الكون وما فيه كما أنكروا القيم الأخلاقية والنظم الاجتماعية التي تؤكد على الوحدة والتماسك والتفاني والإيثار واحترام ملكية الفرد وحفظ نظام الأسرة وغيرها في حين نجد النظام الشيوعي قد اعتمد المعايير الوضعية والنظم القمعية والأفكار الوهمية والانسلاخ عن روح الإنسانية واللجوء إلى النظرة المادية

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرغري

في تفسير كل شيء بما يتنافى مع النظريات العلمية الثابتة وأسقطوا من حساباتهم طبيعة التوازن المطلوبة بين العامل المادي والروحي في الإنسان ولذا صاروا يُشيِّعون بأنَّ (الدين أفيون الشعوب) ثم راحت تنادي بشعارات وهمية تناقض مسيرتهم الفعلية وحركة داخل الشعوب بقولهم (وطن حر وشعب سعيد) فأين الحرية وهم يُمارسون القمع وسلب إرادة الشعوب؟!، وأين السعادة وهم يسلبون حقوق الشعب ليعيش الأزمات والقلق ويخاف من ممارسة ما يؤمن به ويطمئن إليه؟! بل أين الحرية والسعادة للفرد والقانون الوضعي يمنعه من ممارسة حقوقه المشروعة كالملكية الفردية وإقامة الشعائر الدينية الإيمانية ومن الحفاظ والسيطرة على أسرته خوفاً عليها من التحلل والإباحية والتمرد .

ثم إنَّ إلغاء جانب الروح وتجريدها عما يهذبها ويزينها من الفضائل ، يكون حبس لها وتوظيفها في غير ما تريد .

هذا وقد أثبتت التجارب و الممارسات على أن الشيوعية ونظامها الاشتراكي لم تحقق للشعوب أرادتها كما في الاتحاد السوفيتي الفاشل فكرا و سياسة واقتصاداً و نظماً اجتماعية ، بل كان القمع والإرهاب ومحاربة الدين وسبق التسليح هو محور حركتها في شعوبها حتى انهار هذا النظام الطاغي المستبد لتتكشف للعالم اجمع كذب وزيف دعواهم.

إذن هل يصح لشعبنا المسلم ان يعتمد في دستوره وقيادته على تجارب فاشلة ونظم مقبته ومتخلفة تعتمد الكذب والقمع ومحاربة الدين كأداة لتحقيق رغباتها الشيطانية ؟ .

بينما نجد في إسلامنا الدين والدولة لأنه يتعامل بحكمة وعدل مع الثوابت والمتغيرات ويراعي حقوق الشعب بمختلف مكوناته وأطيافه ويؤمن بالعلم والعمل والتطور والتكافل الاجتماعي ويحفظ المبادئ والقيم والأخلاق ليسمو بالإنسان إلى مراتب التكامل في مراحل حياته ، والحديث عن الإسلام ودعوته للتطور العلمي والحضاري ومواكبته لسير الزمن لا تكفيه

حكومة الفقهاء ودستور الامة..... للمقدس الغرقي

المجلدات ، ولذا يفخر المسلمون بدينهم ويعتزوا
بانتمائهم إليه .

خامساً : النظام القومي :

يعتقد بعض الناس أن الدعوة إلى القومية دليل على التمسك بالجذور والأصالة والانتماء في حين أن القومية صورة عرضية على الإنسان وأن العمل على ابرازها بشكل متميز في مجتمعات مختلطة تمثل جهة سيئة تُثير حالة الانقسام والتمايز العنصري وهذا أمر واقع حيث لا ينجح التعامل بهذه المفاهيم التي تُلغي في حساباتها العامل الإنساني والإيماني والوطني كما وتُلغي الكثير من المشتركات العامة بين أبناء الشعب التي تضيع معها الحقوق ويضعف شعور أبناء القوميات الأخرى بالانتماء للوطن وبذلك نكون قد ضيعنا جزءاً مهماً من مصادر القوة للبلد في مختلف مجالات الحياة ، ولا نريد أن نقول أننا لا نؤمن بالقومية كوصف محترم له خصوصياته في اللغة والثقافة والعادات ولكن ينبغي أن لا تكون هذه الخصوصيات جهة مُفرقة بين أبناء البشر بل ينبغي أن تكون جامعة تُستثمر إيجابياً في التعارف والتعاون والإبداع مع تفعيل المشتركات بينهم ، ولذا

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

فإن الإسلام ألقى الانتماء القومي كهوية للإنسان بل جعل الدين الجامع هو الهوية مع احترام باقي الخصوصيات ، فبدل أن يُطلق على الصحابي الجليل سلمان رضوان الله عليه بالفارسي فإنه قد خوطب بسلمان المحمدي ، ولما تفاخر عليه جماعة من العرب وقالوا له أنت ابن من ؟ فقال لهم أنا ابن الإسلام .

وهذا المنطق الإنساني إنما نستوحيه من القرآن الكريم والسنة النبوية وسيرة أهل البيت عليهم السلام حيث صار الاعتماد في تقييم الإنسان على التقوى وحسن السيرة فقد قال تعالى ^(١): ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ ، ولذا نجد أكثر الشعوب تعاني من المشاكل والأزمات من تعتمد الرؤية القومية في التعامل مع الآخرين حيث تُثير الكراهية وتزرع الفتنة وتخلق التمايز العنصري الذي منبعه من الشيطان لتفريق الشعوب وتمزيق وحدتها وإشاعة الظلم ، وهذا المنحى القومي أحد أسباب إثارة الصراعات والحروب داخل البلد

١- الحجرات / ١٣ .

حكومة الفقهاء ودستور الامة..... للمقدس الغرني

الواحد ، ولا نريد أن نتوسع أكثر بل يكفي أن نقتصر
على بيان الفكرة والمعلومة التي تحقق الغاية من كتابة
هذا العنوان القومي .

سادساً : النظام الاتحادي الفدرالي :-

وهو نظام متداول في العالم اليوم ويقوم على توحيد الرقع الجغرافية وتوسيع الصلاحيات و تنمية الاقتصاد وتقوية السياسة الخارجية و... ، وهذا النظام يتم على أساس الجمع بين المتفرقات وليس على أساس التفريق بين المجتمعات ، وقد عملت به الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والإمارات العربية المتحدة وغيرها من البلدان المختلفة والمتطورة والمتقدمة علميا واقتصاديا و... ، في حين أن ما يحدث في جملة من البلاد المحتلة هو التفريق بين المجتمعات على أساس طائفي أو قومي تحت عنوان براق يُضللون به الشعوب وهو العمل بالنظام الفدرالي الذي لا يخرج في واقعه عن عنوان التجزئة والتقسيم ، ولذا صارت كل طائفة أو قومية وبرعاية قوى الاحتلال تدعو إلى تبني هذا النظام الفدرالي بدعوى أنه الحل الأمثل لحل قضيتهم كما حصل في العراق كواقع حال للكردي في شمال العراق الذين أسسوا لأنفسهم وبموافقة أحزاب السلطة

حكومة الفقهاء ودستور الامة..... للمقدس الغرني

وبدعم أمريكي نظاماً فدرالياً وهو في واقعه كنفدرالي بل أسسوا دولةً مستقلةً لا علاقة لها بالعراق إلا بما يجلب لهم المصلحة فقط ، فصاروا يمتلكون جيشاً وحدوداً مغلقة وسياسة مستقلة وعلماً خاصاً بهم وسلاحاً ورئيساً للإقليم وحكومة مع رئيس للوزراء ووزراء ومجلساً نيابياً وانتخابات خاصة بهم ويصدرون النقط حتى وصل إلى دول معادية كإسرائيل وعلاقات خارجية وغيرها من الأمور الكثيرة مع مشاركتهم العراق بكل مفاصله النفعية كحصولهم على منصب رئيس جمهورية العراق وكذا حصولهم على وزارات سيادية مهمة ولهم حصة كبيرة من ميزانية الدولة ، ويمكنك مراجعة كتابنا (الفدرالية من منظور فقهي) الطبعة الثانية .

وهذا الواقع من النظام الذي يعيشه الكرد هو التمهيد لتقسيم العراق إن لم يكن واقعاً يعيش التقسيم كما خطط له الاستعمار وتوعدنا به قبل عام ألفين وبعده في مؤتمرات وتصريحات خارج العراق (مؤتمر لندن) و(مؤتمر أربيل) وفي الكونغرس الأمريكي .

ولم يكتفي الكرد بما هو تحت أيديهم من محافظات ثلاث (أربيل والسليمانية ودهوك) بل قاموا بالتوسع والتمدد بقوة السلاح والغلبة على أراضي كثيرة من محافظات أخرى من ديالى وصلاح الدين والموصل وكركوك بل أنهم يُصرّحوا ويُطالبوا بكل صراحة بضم كركوك النفط إليهم ويُساموا حلفائهم على منحهم كركوك مقابل صفقات سياسية وتجارية وما خفي كان أعظم بل قاموا مؤخراً باحتلال كركوك كاملة !!! .

والمهم أن كلا النظامين الفدرالي والكنفدرالي غير سديدين في حل أزمة العراق فهما لا يضمنان صيانة العراق والحفاظ على وحدته وسيادته الوطنية وتعزيز الاستقلال السياسي ، في حين أن الشعب العراقي يطمح لإقامة نظام موحد يحترم حقوق الإنسان ولا فرق في ذلك بين الشيعي والسني والعربي والكرد والتركمان والأقليات الأخرى من الديانات والمذاهب والقوميات في تحقيق العدالة الاجتماعية ، وأما قياس النظام الفدرالي في العراق على النظام الفدرالي المعمول به في أوروبا والإمارات إنما هو قياس مع الفارق الكبير

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرغري

لأنّ جمع الدول المتفرقة والمتجاورة في نظام تحادي جامع لهم يبعث على الوحدة والقوة وتوسيع الرقعة الجغرافية وتنشيط الموارد الاقتصادية والنهوض بالبلد إلى مستوى الازدهار وسد حاجات الولايات والأقاليم الفقيرة منها وغيرها ليشعر الجميع بالثمرة الإيجابية من هذا النظام .

وأما تفريق البلد الواحد وتقسيمه إلى ولايات اتحادية فدرالية فهو تقسيم للثروات وتجميع وتقليص للرقعة الجغرافية وتقليل لصلاحيات المركز وغيرها الكثير من السلبيات لأن التفريق أمر عكس المطلوب .

وفرق شاسع ما بين توحيد الإمارات المتفرقة وبين تفريق وتقسيم البلد الواحد إلى ولايات وأقاليم متعددة فتأمل .

وليس ما نقوله ونكتبه يكون من باب إصدار الحكم على موضوع مجهول المعالم والحدود وسابق لأوانه ، بل الاستفادة من تجارب الأمم ، والتأمل في سياقات هذا المطلب وظروفه يساعدنا على فهم الكثير ، إضافة إلى أننا أبناء البلد وجزء من حركة التاريخ المعاصر نتحسس

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

نبضات المطالبين بالفدرالية ونعلم النوايا والأهداف والمواقف ليس عن طريق الغيب بل بالحس والمشاهدة كأمر واقع وخير دليل هي الممارسات والتطبيقات الحالية لإخواننا الكرد في شمال عراقنا الحبيب واستقلاليتهم وميلشياتهم ومطالبهم بتوسيع الرقعة الجغرافية واحتلال كركوك النفط وجملة من الأراضي المتجاوزة لحدودهم وتأسيس حكومة متكاملة عندهم وعلاقاتهم الخارجية وكل هذا وغيره يغنيا عن الإفصاح أكثر كما وصار حث وتشجيع الجنوب إلى مثل ذلك وبالتالي نحذر ونتخوف من أن يقر الدستور العراقي الجديد الفدرالية والتي هي في واقعها كنفدرالية أو الوجه الآخر لعنوان التقسيم ، فنكون قد وقعنا في فخ الاحتلال وعملائه وتقع علينا حينئذ مطرقة التاريخ بأن الشيعة كتبت الدستور ووافقت على ذلك وأيدته بلا قراءة جدية لواقع الحياة السياسية الراهنة ، ونُتَهَم بكل سلبية جرأ هذا التقسيم ولذا ينبغي علينا الإفصاح والإعلان صراحةً برفض الفدرالية لأن هذا هو التقسيم بعينه ثم علينا العمل بكل الوسائل على الإقناع وإيجاد

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

بدائل عنه فلا يصح أن نبيع ما لا نملك وأن نشترك في مثل هذا العمل التقسيمي ، لأن عملية التقسيم تولد لدى الجميع إيمان قطعي بضرورة خلق حواجز وفرض نظم للتمييز العنصري والطائفي وهذه إحدى عوامل التخريب الاجتماعي التي يضيفها الاستكبار العالمي الى ما صيررنا إليه من التخريب الاقتصادي ، وبالتالي نبدأ بالعد التصاعدي نحو الانهيار والانفلات عن المبادئ والقيم الإنسانية التي سنّها الله سبحانه وتعالى للإنسانية جمعاء بلا فرق بين عربي أو أعجمي ولا بين أبيض أو أسود ولا بين غني أو فقير ولا بين رجل أو امرأة ولا بين حر أو عبد إلا بالتقوى التي تحقق العلاقات الصحيحة والمواطنة الصالحة ضمن موازين العدل والإنصاف .

ثم ان الشعب لا يضمن السلامة من ارتباط وعمالة بعض هذه الأقاليم المقترحة بالاستكبار العالمي ، وصيرورتها غدة سرطانية شبيهة بإسرائيل على أرض العراق فتزعزع الأمن والاستقرار وتستمر في إيجاد أزمات يعاني منها الجميع .

حكومة الفقهاء ودستور الامة..... للمقدس الغرغري

لذا نرفض بشدة و نأسف لمن يشارك في عملية استعمال سياسة تطبيع الشعب على قبول الفدرالية ضمن مخطط العمل السياسي السّري لأنّ نتائج ذلك وخيمة على وحدة الشعب وحقوقه على كافة أراضيّه .

سابعاً : العودة الى الخلافة الاسلامية :-

توجد جماعة الآن تطالب بعودة الشعوب إلى الخلافة الإسلامية وهذا حق مشروع ينطلق من حرية التعبير عن الرأي المسموح به للجميع .

ولكي تعلم أيها القارئ العزيز أنّ الخلافة مقام عظيم جعله الله سبحانه وتعالى فيمن تتوفر لديه الاستعدادات والأهلية لتحمل وأداء هذه الأمانة ، لذا لا يستقيم لها إلا الإنسان المتكامل بالعلم والتقوى والعدل ولا يكون التشخيص لمن يتصف بهذه الكمالات إلا بتدخل إلهي عن طريق النص عليه صراحة أو بذكر صفاته وشرائطه الدالة عليه ، ولكون الخلافة الحقيقية تمتلك من المقومات ما تجعل ديمومتها مستمرة عبر قرون من الزمان لاعتمادها على ما تؤمن به غالب الشعوب كالدستور الإلهي العادل والناهض بنفسه لمواكبة كل العصور حتى قيام الساعة ، وكذا الخلفاء القادة أهل العصمة أو نوابهم العدول إضافة إلى القاعدة الجماهيرية الواسعة المؤمنة ، وهذه التركيبة وفقاً لمنطق العدل والإنصاف

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

الثابت بالكتاب والسنة تبعد عن الظلم والقضايا العنصرية القبيحة العرقية والطائفية التي خلقهما اتباع الشيطان لتمزيق وحدة الأمة وتجزئة بلادها .

ولذا فالمسلم الغيور حتما يطالب بتحقيق مثل هذه الخلافة العادلة التي تحمل صفاتها وشرائطها الحقيقية ، ولكن الذي نتوقف عنده هي كلمة ((العودة)) في دعوة الجماعة إلى تحقيق دولة الخلافة ، فماذا يريدون بالعودة ؟، هل نعود الى ما يسمى بالخلافة الأموية ومثيلاتها ممن سبقها أو لحق بها ؟ ، أو الخلافة العباسية ؟ أو الخلافة العثمانية الاستعمارية ؟ ، وطبعا هذا غير صحيح لأن الشعوب الإسلامية ترفض هذه الخلافة لكونها لا تمثل الاسلام في شيء ولم تملك الأهلية لهذا المنصب ولم تقم بالعدل بل فرضوا أنفسهم بالقهر والغلبة والمال ، وحكموا البلاد بالطغيان والنظم الفاسدة وطبقوا التمييز العرقي والطائفي في صفوف الشعب فكانت الخلافة عبارة عن أنظمة استبدادية ووراثة ملكية هويتها الملك ودستورها الملك وحياتها الملك ، ولم تترك للشعوب الحق في اختيار حاكميتها ، لذا لم تكن هناك لغة حوار

وتخاطب وتفاهم سوى وضع الحواجز الكبيرة بين الشعب والخليفة مما أدى إلى إفشاء التخلف والجهل والمرض وحالات العبودية ، ولكن اتباع الشيطان وبأساليب تضليلية من الضالين والمستكبرين وعملائهم يصورون للناس ذهبية هذه العصور وعمق الحضارة فيها ناظرين فيها إلى المظاهر العمرانية المحدودة التي يتسلط عليها الخليفة والملك ورعاياه وينسون أو يغفلون القيمة الإنسانية المتدنية التي يعيشها الشعب نتيجة القهر والفقر والاستعباد وإشاعة الجهل ، إذ لم تكن الشعوب تعيش في تلك الحصون المنيعة والشاهقة التي بناها آشور وبابل والفراعنة وأمثالهم وقصور الخلفاء ومراكزهم التابعة لديوان الخلافة وعرش الخليفة المرصع بالذهب والياقوت والزمرد والأحجار الكريمة وغيرها ، ولم يكن بإرادة دينية أو رضا الشعب كثرة امتلاك الخلفاء للجواري والقانيات واعتمادهم على مستشارين مرتزقة من اليهود والنصارى وإشاعة الفحش لدى الشعراء وطباعة الكتب المجازة من قبل ديوان الخليفة لترويج ما يرضى عنه الخليفة والتي تتضمن الكذب والتضليل

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

وقلب الوقائع والأحداث إلى ما يصب في مصلحته لتحسين صورته المشوهة لدى معاصريه والأجيال القادمة ، وقيام الخليفة بالفتوحات لغرض إشغال المسلمين عن فساده وانحرافه وترغيبهم بالغنائم والعبود والإماء إضافة إلى تحقيق رغباته التوسعية لاستعباد الشعوب ونهب خيراتهم ، مع قيامهم بالتصفية الجسدية للائمة عليه السلام والأولياء والعلماء الذين يخشى منهم هذا الخليفة الضال .

وتجد من يصف كل هذه الممارسات الغاشمة والظالمة والتخلف والرجعية في عصر هذا الخليفة أو ذاك بالعصر الذهبي ويعتبره إنجازاً عظيماً ونصراً ينبغي أن تفخر به الأمة ويسبحون في أوهام الحضارة الزائفة و الفارغة و المهتمة بالأطلال و آثار تلك المدن و القصور الملكية (الخلافة) و حصر اهتمامهم بتلك المظاهر من دون الالتفات إلى محورية الإنسان وعمق الفكر الإنساني من المبادئ والقيم والأخلاق والتشريعات الذي يمثل حضارة الاسلام الواقعية ، وأهملوا نظمه المتحضرة وتركوا الناس يعانون الفقر والمرض والجهل والأزمات

حكومة الفقهاء ودستور الامة..... للمقدس الغرني

المتوالية ليعيش الخليفة بأمن على سلطانه ومصالحه داخل حصونه من دون أن يرف له جفن على الوضع المساوي لشعبه .

فيا أخوة الإيمان إن هياكل العمران المختصة بالخلفاء والتي أفقرت الشعوب لا تمثل الحضرة والمدنية والعمران لأنه أمر خاص قد حصل بأسلوب القهر والاستبداد وسلب الحقوق التي كانوا يعاملون بها الشعوب . والخاص لا يكون مرآة للعام بحيث يمثل حضارة كبرى و يعكس صورة العام .

إذن الخلافة التي نحن بصدد بيان عدم أهليتها هي المغتصبة والتي لا تمثل حضارة الاسلام وإن أصبحت جزء من التاريخ الذي يجب أن يأخذ استحقاقه في عالم التقييم ، فهي تعني دولة بلا قانون ، ويستثنى من ذلك الشذرات النورانية التي ستبقى مضيئة في أفق حياة الشعوب المتطلعة نحو الحرية والكرامة في عصر الخليفة العادل الذي مثل قمة التكامل الإنساني على صعيد الفرد وبمستوى القيادة بعد النبي ﷺ ذلك هو أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام الذي حكم بالعدل

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

وعُرِفَ عنه لدى الجميع بالواقعية في علمه وعمله فكانت خلافته تمثل امتداداً لحكومة الأنبياء والأوصياء الواقعية ، وبما أننا في عصر الغيبة الكبرى فإن الحياة لا تتوقف في مجال الحاكمية الشرعية ما دام الإسلام مع الحياة ولذا فإن الفقهاء العدول يمتلكون الأهلية لقيادة الأمة وهم الامتداد الطبيعي لتلك الخلافة المنصوصة والمعينة من قبل الله سبحانه بما يُمكن أن نصطح على حاكميتهم بحكومة الفقهاء الظاهرية البعيدة كل البعد عن الخلافة المغتصبة الفاقدة لكل عناوين الإيمان والأهلية .

ثامناً : الحكومات المناهضة للخلافة :-

عبر عصور الخلافة حصلت ثورات عديدة مناهضة قام بها الشعب ضد تلك الحكومات المستبدة التي تستتر بستار الدين والخلافة وقد تمّ قمع بعضها بالأيدي الشريرة المتسلطة وقد نجح بعضها الآخر في التحرر من العابثين بمصير الشعوب وهي في بقاع مختلفة من بلاد المسلمين وأزمان متعاقبة فمنها ثورة المختار الثقفي رضوان الله عليه والدولة البويهية والصفوية والفاطمية والأدارسة والحمدانية ، ولكن رغم التحرر وفتح آفاق جديدة للشعوب الإسلامية المضطهدة في تلك البقاع إلا أنها لم تكن تمثل الجهة الشرعية المتكاملة التي نص عليها المعصوم من ضرورة الرجوع الى حكومة الفقهاء التي تسير وفق الحجة الشرعية المنصوصة في الدستور الاسلامي الدائم والمتكامل في جميع جهاته ، ولكن ما حصل اليوم من الثورة في إيران على النظام الملكي المقبور وتأسيس جمهورية إيران الإسلامية التي سعت لممارسة وتطبيق حكومة الفقهاء على أرضها بقيادة

حكومة الفقهاء ودستور الامة..... للمقدس الغرقي

الفقيه المجاهد السيد الخميني (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) فهي تُعد من الدول الحضارية المتقدمة ، ولذا نسأل الله تعالى أن يحفظها لتستمر في هذا الخط الإلهي وتتكامل في مسيرتها التطبيقية فإنَّ مثل هذه الحكومات تكون طموح وأمل المستضعفين في العالم إلى أن يظهر الحجة المهدي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ، فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً ، كما ملئت ظلماً وجوراً .

تاسعاً : حكومة الفقهاء الظاهرية : -

وهي حكومة الدستور التي تقوم برعاية شؤون الأمة وإدارة البلاد بالعدل لاغية الفوارق القومية والعرقية والطائفية ، وتبتعد عن الفردية والاستبداد لأنها تمتلك من السعة والشمولية بفضل الاسلام ما تستوعب به كل الفئات ، وتمتاز هذه الحكومة أيضا عن الأنظمة جميعا بمشروعية عملها وجماهيرها الواسعة باعتبارها تمثل الدين والدولة لاحتوائها على نظم حياتية متكاملة وسليمة منها النظام الفكري الواسع (الفلسفي - العقدي) ، والنظام التشريعي العادل والنظم التربوية الصالحة للفرد والأسرة والمجتمع ، وكذا النظام الاقتصادي المتكامل والغني بموارد كثيرة إضافة إلى امتلاكه للعمق التاريخي المليء بالتجارب والأحداث التي تكون محور ضابطتها دولة الرسول محمد (ﷺ) وسيرة الأئمة (عليهم السلام) وخلافتي الإمام علي والإمام الحسن (عليهما السلام)، بينما تفتقر جميع الأنظمة لهذه الأمور والتي عجزت عن سد نقصها الاقتصادي حتى بإدخال

حكومة الفقهاء ودستور الامة..... للمقدس الغرني

المعاملات الربوية والتجارات المحرمة والضرائب
المجحفة والرسوم الباهضة وغيرها من أفانين امتصاص
أموال الناس .

إذن ما نحن بصددده هي الحكومة الظاهرية التي تعتبر
الامتداد الطبيعي والمنصوص لحكومة الأنبياء والأوصياء
الواقعية والتي تؤمن للشعب موارده و تحفظ خيراته و
تحقق العدل و توفر الأمن والاستقرار بمشاركة
جماهيرية مع المرجعية من خلال مؤسسات الدولة
النزيهة وبمعاونة المؤسسات الإيمانية كالمساجد
والحسينيات لأنها اليد الأمانة والحانية التي تمتلك الوازع
الديني والأخلاقي عن ارتكاب القبائح كالسرقة
وجرائم القتل والفساد وغيرها مما مارسته الأنظمة
الوضعية السابقة ، ولا تخرج تجربة حكومة الأحزاب
الإسلامية في عراق اليوم عن وصفها بأقصى درجات
الفساد والفشل والصورة المشوهة عن الإسلام لأنها لم
تُقدّم مشروعاً اسلامياً في الداخل بل تركته خلف
الحدود وأخذت تمارس الدور العلماني والليبرالي
بغطاء اسلامي بما جعلها صورة هجينة تتخبط في دهاليز

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

مظلمة ما لها من قرار ولا بصيص من نور يقودها الطمع والفساد والمصالح الضيقة والصراع على المناصب والمكاسب من دون التفات إلى أحكام الشرع وحقوق الشعب ، وصارت تقتات على مائدة محرمة مليئة بالفساد الإداري والمالي والإعلامي والأمني والعسكري والتجاري والخدمي والصحي والاجتماعي ... حتى انتفخت بطونهم وامتألت جيوبهم من الحرام على حساب خراب البلد ومظلومية الشعب من دون أن يرف لهم جفن ليعودوا لذلك مرة بعد أخرى وفي انتخابات متكررة وحكومات متعاقبة وعلى نفس الوتيرة بلا حياء أو خجل أو تأنيب ضمير ليكونوا في مصاف الحكومات العلمانية إن لم يكونوا أسوء منها ، ولذا لا يصح بأي حال دعوى تمثيلها للمذهب فضلاً عن تمثيلها للإسلام لكونها جهة سياسية وليست دينية مهما تلبست بلباس الدين ومهما رفعت شعارات اسلامية فهي تمثل حزبها وكوادرها الحزبية فقط وتعكس أيديولوجية وأدبيات الحزب في سيرتهم وتطبيقاتهم ، وبالتالي فإن فشل وسقوط هذه الأحزاب الإسلامية التي تعيش

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرغري

التناقضات في أطروحاتها وتطبيقاتها لا يعني فشل وسقوط المشروع الإسلامي الأصيل لأنه لم يُطرح على الساحة حتى يُتهم بالفشل والسقوط فتدبر وكن منصفاً في تقييم الواقع.

ولذا بعد التجارب المريرة من الحكومات والأحزاب العلمانية والليبرالية والشيوعية والإسلامية اللصيقة وليست الأصيلة فإنه لا بديل عن إقامة حكومة الفقهاء العالمة والعادلة التي تحفظ وحدة العراق أرضاً وشعباً وتُقيم العدل وترعى الحقوق وتُصون المقدّسات وتُشيع الأمن والسلام والتطور والازدهار وترفض المساومة والمحاصصة والتنازلات والعمالة والركون إلى الظالمين والمستكبرين.

واليكم أيها الإخوة الخطوط العامة لدستور الأمة الذي يضع في حساباته المصلحة العامة بوجود منهجية عمل تتفاعل معها كل القوى والأديان والقوميات والأقليات الموجودة واقعا .

١- وحدة أراضي العراق والحفاظ على سيادته واستقلاله .

- ٢- الإسلام عقيدة وشريعة يُمثل دين الدولة الرسمي ، مع ضمان احترام الأقليات من أرباب الشرائع السماوية بإرجاعهم إلى ما ألزموا به أنفسهم .
- ٣- نظام الدولة جمهوري إسلامي رئاسي .
- ٤- إنشاء مجلس خاص من الخبراء الفقهاء العدول الأمناء تكون وظيفتهم استقبال المرشحين لرئاسة العراق من الفقهاء أو ممن يسترشد برأي الفقيه ممن تتوفر فيهم الكفاءة والقدرة والأمانة على إدارة شؤون البلاد ، ويقوم هذا المجلس بفرز الشخصيات الصالحة لهذا المنصب وفق ضوابط وشرائط حكيمة وعادلة ، ثم بعد اختيار الصالحين والمؤهلين منهم يتم إجراء القرعة الشرعية العلنية بينهم ليتعين من تقع عليه القرعة بالقيام بمهام رئاسة الجمهورية ضمن المدة المقررة ، ويكون بلدنا قد تجنب بالقرعة الكثير من المفاسد والأباطيل والقوانين الانتخابية الفاشلة وعمليات التزوير التي تعتمد على الانتخابات المبنية على التضليل والتشهير والتصفية وضياع مليارات الدولارات على الدعايات

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

الانتخابية الكاذبة والمُضَلَّلة من دون الوصول إلى واقع يخدم الأمة بالشكل الصحيح والعاقل.

٥- انشاء مجلس خاص من ذوي الخبرة من الفقهاء لاستقبال مرشحي المجلس النيابي ممن تتوفر فيهم الأهلية ، ويتم تطبيق نظام القرعة الشرعي على الصالحين منهم علناً ضمن الدوائر الخاصة بالمرشحين وفق النسبة السكانية لكل محافظة على أن يكون المرشح ممن يتصف بالكفاءة والنزاهة والأمانة وحسن السيرة .

٦- إذا حصل تعارض بين رأي رئيس الجمهورية وما صوّت له المجلس النيابي أو مجلس الشورى من رأي في قضايا حاسمة ، فإنَّ الحُكْمَ الفصل بينهم ما يُقرره شورى الفقهاء تحت قيادة الفقيه الحاكم العادل .

٧- رئيس الدولة يكون عراقي بالأصل ولا يحمل غير الجنسية العراقية .

٨- من صلاحيات رئيس الدولة تشكيل حكومة برئاسته .

٩- مدة حاكمية الرئيس خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

١٠- رئيس الدولة إما أن يكون فقيه أو ممن يسترشد برأي الفقيه الحاكم .

١١- تشكيل الوزارات مسؤولية كبرى وأمانة خطيرة ولذا ينبغي مراعاة حقوق الشعب جميعا بأن لا تُعطى وزارة الدفاع و الداخلية والخارجية والمالية والنفط لعناصر حزبية أو قومية يستأثر بها الحزب الفلاني أو تلك القومية ، ثم يُدرك الجميع بأنّ الحاكمية ليست مملكة خاصة يستأثر بها حزب واحد وإنما هي مسؤولية عظمى ووظيفة لخدمة الشعب و النهوض به إلى أعلى المستويات في كل مجالات الحياة .

١٢- انشاء وزارة التبليغ والارشاد لتقوم بمتابعة ورعاية شؤون المبلغين ثم ايجاد وتنظيم وتوفير وسائل واماكن عمل التبليغ والارشاد وتسهيل المهام لهم .

١٣- توفير الحماية والحصانة للعتبات المقدسة والمراجع العظام مع احترام وصيانة أماكن العبادة وتوفير الحماية لها .

١٤- الدولة توفر الحماية للشعب وتراعي حقوق الإنسان بشكل عادل ، وتلتزم مع الامم المتحدة

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

والمنظمات الدولية فيما يصب في مصلحة الأمة مع
مراعاة حقوق المهجرين و المهاجرين لأبناء الشعب.

١٥- قانون الأحوال الشخصية يعتمد على قاعدة
الإلزام والإقرار في الفقه الاسلامي ويحكم على ضوءها
أرباب الشرائع المختلفة والمذاهب المتعددة .

١٦- تنقسم وزارة الأوقاف إلى مديرتين أحدهما
مديرية أوقاف شيعية و الثانية مديرية أوقاف سنّية
وغيرهما من أوقاف النصارى وو .. و كلهم يقعون
ضمن إدارة وصلاحيات وزارة الأوقاف العامة.

١٧- وزارة العمل والأشغال تتكافى فيها فرص
العمل للشعب العراقي ويراعى في ذلك ذوي
الاختصاص والخبرة كل في مجاله خدمة للصالح العام .

١٨- الإذاعة والتلفزيون تكون بيد مسلم متدين
يلحظ هوية المسلمين ومناسباتهم وشعائرهم ، ويهتم
بالجانب التربوي والتثقيفي عبر ندوات ومجالس
ومسلسلات ومسارح بما يخدم مجتمعنا المسلم ويحثه على
الفضيلة والعلم .

١٩- الاهتمام بجانب المرأة وتوظيف طاقاتها بصورة عادلة وسليمة .

٢٠- حرية الصحافة والطباعة بشرط أن لا يتعارض مع مبادئ الاسلام وأن لا يعتدي على أشخاص بعينهم إلا وفق أدلة و شواهد تثبت ذلك .

٢١- تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي وتشجيع المشاريع كافة التي يراعى فيها مصلحة الفرد والشعب .

٢٢- حضر التنظيمات السياسية داخل صفوف القوات المسلحة لأنها تابعة لنظام الحكم الذي هو في خدمة الشعب جميعا .

٢٣- الدولة تحترم الاختلاف في الرأي وتخضع للحوارات المنطقية المنضبطة داخل المجلس النيابي لأن تعددية الرأي داخل المجلس ينضج القضية المبحوثة للصالح العام .

٢٤- حضر إنشاء مليشيات مسلحة عرفية داخل عراقنا الحبيب لأن هذا في ظرف الاستقلال يكون بعيداً عن التحضر والمدنية والسلامة .

٢٥- إنشاء مجالس أربعة لها استقلاليتها وتقوم جميعها بمهام تستوعب الشعب بجميع فئاته على أن يكون أعضائها ممن يحملون الجنسية العراقية من دون أن تكون لهم جنسية بلد آخر ، وهي :

أ) : المجلس التشريعي الأعلى : يمثله فقهاء الشريعة ووظيفتهم الإشراف العام على صياغة وصيانة الدستور ووضع آلية عمل يتفوقون عليها من أجل المصادقة أو الرفض للمقترحات المقدمة إليهم من قبل المجلس النيابي بشأن كتابة دستور البلد ليعمل على تغييره كلياً أو جزئياً أو تعديله مع المحافظة بطبيعة الحال على ثوابت الشريعة الإسلامية ، وتنبية أجهزة الدولة على نقاط الضعف والخلل الموجود فيها وإبداء النصح والإرشاد لمعالجة الثغرات و السلبيات .

ب) : مجلس الشعب (النيابي) : يضم ممثلين عن الشعب بكافة مكوناته وأطيافه الموجودة على أرض العراق الحر ، وتوزع نسب الأعضاء بحسب التعداد السكاني لكل منها ، ويتتخب من هذا المجلس ثلاثة رؤساء يديرون الجلسات ، على أن يكون رئيسهم فقيهاً

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

يمثل المرجعية ، ومن وظيفة هذا المجلس تشريع القوانين وتنقيح البنود المتعلقة بكتابة الدستور والموافقة عليها بثنائي المجلس على أن لا تتعارض مع أحكام الشريعة لكي ترفع إلى المجلس التشريعي الأعلى للمصادقة عليها أو رفضها وفقاً لما تقتضيه الشريعة الإسلامية في معالجة المستحدثات من المسائل إضافة إلى متابعة أمور البلاد بكافة مؤسساتها ووزاراتها لتأخذ دورها الرقابي بما يشمل تصرفات رئيس الجمهورية و الوزراء و إجراء المسائلة لهم أو التحقيقات اللازمة فيما يشتبه به و إحالة المسيئين ومرتكبي الخيانة والجريمة والفساد الى الجهات القضائية المختصة لإصدار الحكم في حقهم .

ج) : مجلس تنفيذي : وهي اليد الأمانة على تنفيذ الخطط الأمنية من قبل مؤسسات الدولة الأمنية كالجيش و الشرطة و متابعة المشاريع الثقافية والصحية والعمرانية وما يتعلق بها من تفرعات .

د) : مجلس القضاء : وهو سلطة شرعية مستقلة بعيدة عن المؤثرات الخارجية تطبق الموازين العادلة لفض النزاعات و فصل الدعاوى و الخصومات ، و

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

تشكل له وزارة باسم وزارة العدل تتابع سير الدعاوى و عمل القضاة والتحري عن عدالتهم و تطبيق أحكام القضاء و حقوق الناس و يصدر عن القضاء الأحكام و القرارات التي ترفع بها ظلمات الناس وإرجاع الحقوق وإقامة الحدود و يشترط في القضاة أن يكونوا فقهاء ولو متجزئين في مجال القضاء.

٢٦- النص على أن الأحكام الدولية إنما تجري وفق تنظيم علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول ضمن شروط قانون الاسلام من الاحترام المتبادل و تطبيق العدل والتعاون على منع الإرهاب والفساد وعدم التدخل في شؤون البلاد الداخلية إلا في مورد الدعوة الى الله تعالى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومن جملة هذه الأحكام في ما يتعلق بالسلم والحرب (الجهاد) والمعاهدات و عقود العمل والصفقات التجارية وغيرها على أن لا تتعارض مع مبادئ ومصالح المسلمين .

٢٧- حضر أي علاقة مع اسرائيل الغاصبة لحق المسلمين والمحاربة لهم .

٢٨- إنشاء معاهدات وعقود عمل وصفقات تجارية مع باقي الدول بشرط ان لا تكون محضورة شرعاً .

٢٩- التوفيق في العلاقات الداخلية والخارجية بالشكل المناسب لهما فلا تطفئ إحداهما على الأخرى لتترك فجوة سلبية كبيرة في إحدى العلاقتين ، وعراقنا اليوم في ظل الارهاب وعدم الاستقرار بحاجة ملحة الى الاهتمام بالداخل فيتطلب من الحكومة جهدا استثنائيا لوضع المعالجات الصحيحة لأجل درأ مخلفات النظام السابق وتأسيس بناء حديث للعراق الجديد لا يستند على تراكمات الماضي المظلمة ، فالبلد بحاجة الى أيادي أمينة ونزيهة وقوية ، إضافة الى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ووضع خطط أمنية جادة ومستمرة ورسينة لنشر الأمان في عموم العراق .

٣٠- مراعاة شروط الذمة لغير المسلمين داخل العراق من الشرائع السماوية واعطاءهم نسبة من المقاعد في المجلس النيابي بحسب حدود نسبة تعدادهم السكاني .

٣١- البلد الإسلامي بمقتضى قوانين الاسلام يدعو الى السلم والسلام ، واذا حصل ما يدعو لإعلان حالة

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

الحرب فلا بد من توافق رأي الرئيس مع رأي مجلس الشورى ثم يقطع بالحكم النهائي الفقيه الشرعي الحاكم ليتخذ هذا الحكم مساراً شرعياً بما يصطلح عليه بالجهاد الاسلامي .

٣٢- الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس العراقية ترتبط بوزارتي (التربية - التعليم العالي) وتكون فيها المناهج العلمية حديثة ومتطورة لمواكبة العصر في جانب التقدم العلمي، ثم يخصص درسا اضافيا الى المنهج الدراسي بعنوان (التاريخ العلمي والتربوي لأمة الاسلام) والذي يتحدث فيه عن إخباريات القرآن العلمية وإخباريات المعصومين عليهم السلام وكذا عرض سيرتهم العلمية والتربوية ومنجزات المسلمين في المجال العلمي وتأثر الكثير من علماء الغرب بما وجدوه لدى المسلمين من نصوص علمية دقيقة منذ أربعة عشر قرن في القرآن والسنة ونهج البلاغة والتعريف بمن أسلم من علماء الغرب تأثراً بالواقع العلمي الإسلامي ، ثم إن الدراسة التي تعتمد على التربية والعلم تصبان معا في خدمة الشعوب لأنهما رافدان رئيسيان في حياة الشعوب

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

والتي يدرك الفرد المسلم من خلالهما عظمة إسلامه وتفوقه على جميع الأمم بالنظم المختلفة فيكسبه الثقة بالنفس والاعتزاز بالانتماء فيتقدم بخطواته دائما نحو الأمام لخدمة بلده والحفاظ على أمنه وأماناته .

٣٣- تفعيل قانون العقوبات بصورة جدية للحد من الجريمة بكافة أنواعها .

٣٤- تحديث قنوات استخباراتية لمكافحة الارهاب وفق أحدث النظم العالمية وأجهزتها التقنية .

٣٥- التزامن الحقيقي في العمل الجماعي لمكافحة الارهاب والفساد ابتداء بغلاق الحدود أو متابعتها بشدة ثم التحرك في الداخل للملاحقة الإرهابيين المجرمين .

٣٦- تطبيق قانون اجتثاث البعث ومحكمة المجرمين منهم وذوي القيادات العليا في حزب البعث .

٣٧- معاقبة مجرمي حروب صدام .

٣٨- وضع ضوابط ولوائح لمعالجة الفساد الاداري والمالي و... في أجهزة الدولة ومعاقبة مرتكبي الفساد و طردهم ومنعهم من الحصول على منصب ثانية .

٣٩- القصاص حق مشروع سنه الله سبحانه حقناً للدماء ، والإعدام علاج طبيعي للحالات المرضية التي تحتاج الى استئصال ضمن قانون احكام شريعة الاسلام .

٤٠- الحكومة تتحمل الجزء الكبير من المسؤولية ازاء حدوث عمليات ارهابية وسقوط مناطق بيد الارهابيين لأنه يدل على وجود انفلات أمني وفساد كبير رغم كثرة وسعة المؤسسات الأمنية التي تتقاضى رواتب ضخمة اتجاء عملها الوظيفي ، وتخضع الحكومة حينئذ للتحقيق والمتابعة من قبل (المجلس النيابي) وينذروها وفق جدول زمني محدد وإلا ينبغي عليها الاستقالة أو يتم فرض إقالتها من الحكومة .

٤١- في طبيعة عمل الحكومة هي القيام بخدمة الشعب حيث يتطلب عليها توفير مستلزمات الحياة الضرورية وفرص الحياة الكريمة من الماء والكهرباء والمواد الغذائية والنفط ومشتقاته والأمان والاستقرار وفتح مجالات عمل ، واذا عجزت الحكومة عن تأدية وظيفتها لأي سبب كان كالضعف أو الإهمال والتقصير أو عدم

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرني

اهليتها أو الفساد فانه يحكم عليها بالفشل وبالتالي فقدان ثقة الجماهير بها ولذا يفرض عليها الانسحاب والاستقالة أو إقالتها وعزلها قهرا من قبل (المجلس النيابي) لأن في بقائها ضرر على الشعب ، واستبدال الحكومات الفاقدة الأهلية أمر في صلب تطبيق الحرية وتحقيق العدالة وطموحات الشعب .

٤٢- رفض تبعية الحكومة وعمالها لأي جهة استكبارية لأنها كما في ظرفنا الراهن تكون حكومة بلا حاكمية لتسلط قوى الاحتلال بزعامة أمريكا على البلاد وتكون هي الحاكمة وخصوصا في قضايانا المصيرية وتبقى الحكومة مقيدة وخانعة لتقوم بوظائف صورية وتكون أداة منفذة لمخططات الاستكبار العالمي وهذا فيه ضرر كبير على مصالح الشعب واستقلاله ولذا لا بد من إقالة هذه الحكومة كما ذكرنا.

كلمة صدق

إن قيادة الأمة تحتاج إلى عناصر مؤمنة أمينة وقوية تهتم بالشعب قبل أن تهتم بنفسها وأن لا تستأثر بالسلطة وأجهزتها لحزبها لأن هذا مما يقدر في عدالتها ويشير غضب الجماهير عليها ، كما أن على القيادات أن لا تضع نفسها موضع الرضوخ والتبعية كما وقعت فيها الحكومة المنتخبة في ٢٠٠٥/١/٣٠ م وطرحت نفسها للحكم في ظرف هي غير قادرة على أن تحكم نفسها لأنها ضعيفة ، والحاكمة الفعلية هي لقوى الاحتلال بزعامة أمريكا ، وكان يفترض بها أن تهتم وتقوي نفسها من خلال الانشغال بكتابة الدستور وتطرح نفسها الى الحكم بعد إقرار الدستور الدائم ليكون هذا أفضل لها مما تعرضت له من الانهيار والفشل الذريع وفقدان ثقة الشعب بها ، وعلى الحكومة أن تنزل إلى الشارع وتستقرأ ردود أفعال الشعب بنفسها بوسائل مسموعة ومرئية ومقروءة لمعرفة مدى تجاوب الشعب مع هذه الحكومة وقياداتها وما هي المآخذ عليها ليكون كشفها

مرآة لها تنظر إلى واقعها وشكلها الحقيقي ، ويجب أن لا تعتمد على عناصر رديئة في المجتمع تكتب لها التقارير المزيفة المكذوبة - كما اعتمدها الطاغية صدام - وبنى عليها بلا مخاطبات ولا حوارات ولا تحريات واقعية مباشرة وغير مباشرة مما أدى إلى حصار الشعب وحبسه وقهره وقمعه ، ولذا فإن اعتماد الحكومات على مرآة رديئة يعكس صورة مشوهة عن الواقع تؤدي إلى نفور الشعب عنها وعزلها عن ميدان العمل لكثرة المظالم وشيوع الفساد وفتح أبواب متعددة لتصفية الحسابات الشخصية المبنية على أوهام وردود أفعال مريضة وعقد نفسية بلا وازع ديني ولا اخلاقي بل الاعتماد فيها على الحقد و الحسد والنوازع الشيطانية والمصالح الحزبية الضيقة المكتنفة للكذب والزور والبهتان والتشهير ، ثم إنه ليس من الحكمة دائما استعمال الحلول السلمية والمجاملات البعيدة عن واقع الحياة أو العمل وفق سياسة التخفيف مع الارهابيين لكسب صفة السلام والحوار والمظلومية على حساب دماء الآلاف من الأبرياء بل عشرات آلاف الضحايا من هذا الشعب (المظلوم

حكومة الفقهاء ودستور الأمة..... للمقدس الغرغري

، الجريح ، اليتيم) لأنّ هذا الاسلوب يعتبر عند العقلاء تخاذل واستسلام وضعف ومنافي لتعاليم الاسلام والتي أقلها اهتمام واستنكار الانسان صريحا لعمل الارهابيين المجرمين رداً عليهم بحسب قدرته ومواساة لعوائل الشهداء واهتماما بضحايا الإرهاب وفق قانون الاسلام الذي لا يبخس الناس حقوقهم .

وليس من التعقل والإنصاف التكلف المقيت في ايجاد ذرائع ومسوغات لفشل العمل الحكومي لأنّ ذلك يُعدُّ عملاً قبيحاً وسلوكاً نفاقياً وشراكة في ظلم هذا الشعب ، وجدير بمن يحمل عنوان الإسلام ألا يدخل في عالم النزاع والصراع من أجل حيازة الأموال المحرمة والمناصب غير المؤهل لها ويجعلها هدفه وهمّه الأول والأخير لأن ذلك يوقعهم في مهاوي ومataهات تكون فيها العاقبة وخيمة وبالتالي يحصدوا الفشل والخسران في الدنيا والآخرة ويسيئوا إلى الرموز الطاهرة وإلى أبناء جلدتهم ووطنهم وعوائلهم " فاعتبروا يا أولي الألباب".

الفهرست

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة .
١٣	حكومة الفقهاء الظاهرية .
٣٣	النظم والحاكميات الوضعية .
٣٣	الأنظمة الملكية .
٣٧	الأنظمة الجمهورية .
٣٩	الأنظمة العلمانية .
٥١	ما المقصود من كلمة ﴿الدين لله﴾ ؟ .
٥٩	النظام الشيوعي .
٦٥	النظام القومي .
٦٩	النظام الاتحادي الفدرالي .
٧٧	العودة إلى الخلافة الإسلامية .
٨٣	الحكومات المناهضة للخلافة .
٨٥	حكومة الفقهاء الظاهرية .
٨٨	الخطوط العامة لدستور الأمة .

حكومة الفقهاء ودستور الامة للمقدس الغرغري

١٠٣	كلمة الصدق .
١٠٧	الفهرست .